

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٤٦٧

الاثنين، ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أدنين	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	الأردن	السيد الحمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيجيريا	السيد آدمو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون

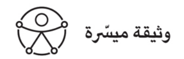
جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/422)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2015/422)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أستراليا، أفغانستان، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، باكستان، تركيا، السويد، كندا، الهند، هولندا، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/422، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

أعطي الكلمة الآن للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لعرض وجهات نظر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بشأن التطورات الأخيرة في أفغانستان.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.7403) أُحرز تقدم في التصدي للتحديات التي تواجهها أفغانستان في ثلاثة مجالات مختلفة ولكنها مترابطة، هي المجالات الاقتصادية والأمنية والسياسية. وعلى الرغم من أن هذا التقدم ذاته كان متواضعا، ينبغي عدم التقليل من أهميته.

ولا بد من التشديد على أن أفغانستان لا تزال تواجه اختبارا على صعيد الوفاء بنقاطها المرجعية في جميع المجالات الثلاثة. ولا يوجد مجال للرضا عن النفس. فالفشل في أي مجال من هذه المجالات سيترتب عليه عواقب على النجاح العام للمرحلة الانتقالية الأفغانية. ومن الواضح تماما أن أفغانستان لا تزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي والاهتمام المتواصل من جانب المجلس.

والانكماش الاقتصادي الذي أعقب انسحاب القوات العسكرية الدولية يمثل تحديا مستمرا أمام الحكومة لسد الفجوة المالية، وهي الفجوة بين الموارد التي يمكنها حشدها والأموال التي يجب أن تنفقها. وتحقق أفغانستان الإيرادات المستهدفة المتواضعة وتتجاوزها على نحو لا يمكن إنكاره. غير أن أفغانستان تكافح من أجل تسخير الموارد للوفاء بالتزاماتها في مجال الحكم وأولوياتها الإنمائية. وفي هذا الوقت الذي يستمر فيه النمو الاقتصادي المنخفض، يجب علينا أيضا أن نحترس من خطر تزايد التحول إلى الاقتصاد غير المشروع، ولا سيما كما هو في حالة الإنتاج المزدهر للمخدرات.

وتتصدى أفغانستان لتحدياتها الأمنية، ومع ذلك فإنها عرضة للاختبار على نحو متزايد. ولا يمكن إنكار أن قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتحمل فوق طاقتها مع توليها المسؤوليات الأمنية كاملة. وقد شهدنا تصعيدا للنزاع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في مناطق كانت تعتبر آمنة. وبالأمس فقط، ظهرت تحديات جديدة أمام السيطرة الأمنية للحكومة في منطقة قريبة من مدينة قندز ذات الأهمية الاستراتيجية.

ووقع اليوم هجوم فاشل على البرلمان بينما كان على وشك استعراض ترشيح وزير الدفاع. وفي حين تواجه قوات الأمن الوطنية الأفغانية تحديات تشغيلية، فإن التزامها أمر لا جدال فيه، وهي تبدي صلابة متواصلة في مواجهة جهود المتمردين الرامية إلى الاستيلاء على مواقع والاحتفاظ بها.

ويشكل المقاتلون الأجانب القادمون من الدول المجاورة لأفغانستان من جهة الشمال ومن أماكن أخرى تحديا خاصا. كما يظل هناك قلق كبير من أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والذي يُعرف في أفغانستان باسم داعش، يسعى إلى إيجاد موطئ قدم له. ويستوجب التصدي لذلك التهديد المشترك تعزيز المشاركة والتعاون الإقليميين. ويبدو من غير المنصف أن تتحمل أفغانستان عبء مكافحة إرهابيين منشأهم ووجهاتهم النهائية الدول المجاورة لها.

إن تصميم أفغانستان على التواصل مع جيرانها أمر مشجع. وننوه بصفة خاصة بتقوية العلاقات بين حكومتي أفغانستان وباكستان، مع إدراكهما المتزايد لمصالحهما المشتركة. وتعميق التعاون في نهاية المطاف بشأن كامل نطاق القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيعزز الاستقرار والازدهار الإقليميين.

وكان اشتداد حدة النزاع أمرا متوقعا. ويعاني الجانبان من استنزاف متزايد، ولكن المؤشر الأكثر مأساوية لاشتداد النزاع هو عدد القتلى من المدنيين — فقد قتل أو جرح حتى الآن في هذا العام ٤ ٢١٦ مدنيا. وقبل يومين فقط، قتل ١٦ من المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، عندما اصطدمت حافلة بجهاز متفجر يدوي الصنع. وللأسف لم يكن حادثا منعزلا، بل إنه حدث معتاد.

وتؤثر هذه الحوادث تأثيرا مروعا مأساويا واقتصاديا واجتماعيا على الأسر، لا سيما على الأرامل، اللائي كثيرا ما يُتركن ليعانين في ظل أبشع الظروف الاقتصادية. ولا يزال الكثير من الأفغان متضررين من النزاع، بمن في ذلك المشردون. وكثيرا ما يتم عرقلة المساعدة الإنسانية بسبب استمرار انعدام الأمن، وللأسف يجري استهداف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية.

وستواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم الإنساني إلى المتضررين، وستعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على زيادة مستويات الرعاية من الصدمات النفسية وتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل للعدد المتزايد من المشردين داخليا. وستواصل البعثة أيضا دعوة جميع الأطراف، بما في ذلك حركة طالبان، إلى تعزيز التدابير الرامية إلى كفالة حماية المدنيين.

على الصعيد السياسي، أُحرز تقدم متواضع. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.7403)، عُين جميع أعضاء مجلس الوزراء، وإن كان لا يزال يتعين التصديق على تعيين عضو واحد. وفي هذا الصباح، تم تعيين ٢١ حاكم ولاية، وهناك اتفاق بشأن تعيينات أخرى هامة.

وبعد تأخير طويل، التزمت الحكومة بتعيين لجنة الإصلاح الانتخابي خلال أسبوع وبتقديم توضيح بشأن الجدول الزمني للانتخابات في غضون شهر. وكان من المقرر أن تنتهي اليوم فترة ولاية مجلس النواب في الجمعية الوطنية، ولسي جركه، دون انتخاب أعضاء جدد. وعدم وضوح مستقبل مجلس النواب الحالي يثير قلقا بالغا، مع إمكانية نشوب خلاف علني. ولحسن الحظ، وقبل ثلاثة أيام فقط، أعلن الرئيس غني عن تمديد ولاية مجلس النواب حتى إجراء انتخابات.

ورغم التوترات السياسية، فإن المؤسسات الأفغانية قادرة على العمل معا لإيجاد حلول بشأن قضايا السيادة. وتتطلع الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرار بشأن تاريخ الانتخابات المقبلة، فضلا عن العمل لتنفيذ الالتزام بإجراء إصلاح انتخابي.

وستقطع هذه الخطوات شوطا طويلا نحو طمأنة الأفغان إلى أن المؤسسات والعمليات الديمقراطية قادرة على الاضطلاع بأدوارها على نحو ملائم وتلبية توقعات الجمهور.

وكان أصعب الجوانب في شراكة حكومة الوحدة الوطنية تنفيذ التعيينات. ومع استكمال تلك التعيينات إلى حد كبير وتعيين مجلس الوزراء، نتوقع أن نرى عملا أكثر فعالية للحكومة. وقد حان الوقت الآن لحدوث طفرة في تقديم الخدمات العامة والوفاء بالوعود الانتخابية وتنفيذ الإصلاحات المنصوص عليها في لندن والتي تم التعهد بها في خطط العمل الوزارية لمدة ١٠٠ يوم. ويتيح الاجتماع المقبل على مستوى كبار المسؤولين لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، والذي سيعقد في غضون أقل من ثلاثة أشهر، فرصة لإظهار التقدم الحقيقي بشأن الالتزامات المتبادلة للجهات المانحة والحكومة بدعم إصلاحات الحكومة.

وبخصوص طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إجراء دراسة بشأن دور جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وهياكلها وأنشطتها، يسرني أن أقول إننا اتفقنا الآن مع الحكومة على تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الحكومة والجهات المانحة الدولية والبعثة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة تحت الرئاسة المشتركة للبعثة والحكومة. وتم إطلاع أعضاء اللجنة على اختصاصات اللجنة التي ستبدأ عملها في وقت قريب. ونتوقع إعداد تقرير للمجلس قبل انعقاد جلسته بشأن أفغانستان في أيلول/سبتمبر.

إن إحلال السلام سيكون له تأثير إيجابي كبير على قدرة الحكومة للتصدي للتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية. وفي الأجل الطويل، لا يمثل السلام ترفا، بل ضرورة. وما لم يجد الأفغان سبيلا للعيش معا في وئام، قد لا تكون مؤسسات أفغانستان السياسية والأمنية مستدامة ببساطة، وكذلك اقتصادها. ولن يكون هناك مستفيدون من الفشل.

بالرغم من الاتجاهات الأمنية المثيرة للقلق، أو ربما نتيجة لها، كان هناك اهتمام متجدد بجهود السلام لحل النزاع. وقد تكلمت في آذار/مارس الماضي عن مواءمة فريدة للظروف يمكن أن تفضي إلى تعزيز محادثات السلام. وفي الواقع، تتوفر العناصر الأساسية لعملية السلام: نزاع عنيف طويل الأمد مع ضعف احتمالات الانتصار العسكري لأي من الجانبين، مقترنا بمؤشرات واضحة على تزايد الاهتمام بعملية السلام.

وأظهر مؤتمر استضافته حكومة قطر في أوائل أيار/مايو مجددا الرغبة في السلام لدى مجموعة كبيرة من الأفغان، مما يدل على إمكانية إحراز تقدم في هذا الصدد عن طريق الحوار. وعُقدت عدة اجتماعات مماثلة في أماكن مختلفة منذ ذلك الحين، كان آخرها في أوسلو في الأسبوع الماضي والذي حضرته. وتؤكد تلك الأحداث أن الأفغان يريدون وضع حد للعنف الماثل على الدوام والذي يسبب الكثير من الضرر ولا يبدو أنه سينحسر.

وفي حين أن الحكومة ذكرت مرارا استعدادها للمشاركة في محادثات مباشرة مع حركة طالبان، فإن ما ينقصنا هو إشارة واضحة من طالبان على استعدادها للعمل بشكل مباشر مع الحكومة. فمن دون المشاركة المباشرة، لن يتسنى إحراز أي تقدم ملموس نحو إحلال السلام، وهذه نقطة أواصل التشديد عليها في محادثاتي مع ممثلي طالبان. وكانت بيانات المؤتمر مفيدة في توضيح المواقف، ولكن لا يمكنها أبدا أن توفر صيغة للتفاعل المنهجي بين الممثلين المكلفين بشأن تهيئة ظروف لإحلال السلام الدائم وجدول أعماله والعقبات التي تعترض سبيله. وباختصار، فإن المشاركة المباشرة ضرورية للتوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض.

فبالقيادة، يكون السلام في المتناول. غير أن اشتداد حدة النزاع يقوض مناخ المفاوضات البناءة. وبينما تتعالى الأصوات منادية بالسلام، كذلك تتعالى أصوات الذين يعتقدون أن

السلام لا يمكن تحقيقه وليس أمرا مرغوب فيه أو من يعتقدون أنه يجب التركيز على الحرب. وبالتالي من الأهمية للغاية بمكان أن يوجه المجتمع الدولي ككل، والبلدان المجاورة في المنطقة على وجه الخصوص، الرسالة نفسها إلى جميع المعنيين بشكل لا لبس فيه وبقوة. لقد حان الوقت للبدء في محادثات مباشرة للسلام والمصالحة الآن.

وتؤيد البعثة التواصل المباشر بين الجماعات المسلحة والحكومة، وتحاول تيسيره وستواصل القيام بذلك بالتشاور الكامل مع الحكومة.

وأود في الختام أن أعرب عن أملي في أن يتمكن الأفغان، في شهر رمضان المعظم، من أن يجتمعوا معا لعبادة الله في سلام.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ماليزيا على قيادتها للمجلس في هذا الشهر وعلى تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على البيان الذي أدلى به والأمين العام على تقريره الأخير (S/2015/422) عن الحالة في أفغانستان.

وفيما نجتمع اليوم لمناقشة الحالة في أفغانستان، بلغ البلد مرحلة دقيقة في تاريخه. فقد شرع أعداء البلد المسلحون في هجوم جديد ضد الحكومة الأفغانية وشعبها بعد انتهاء المهمة القتالية للقوة الدولية للمساعدة الأمنية ونقل المسؤولية الأمنية الكاملة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. واليوم، نفَّذ أعداء أفغانستان اعتداء مروِّعاً على البرلمان الأفغاني في كابل، موْقِعين عشرات الجرحى من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وإننا نُدين بشدة هذا الاعتداء المتعمَّد على الديمقراطية وممثلي الشعب.

ومما يزيد من خطورة هذه الموجة الجديدة من القتال التلاقي غير المسبوق للشبكات الإرهابية المتطرفة والدولية فوق ترابنا – وهي مكوَّنة من حركة طالبان وآلاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب والجماعات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وهذه الجماعات لا تستهدف القوات الأفغانية والمدنيين بتفجيرات انتحارية وتُعِدّ أجهزة متفجرة مرتجلة وتحتجز رهائن وتنفذ عمليات اغتيال فحسب، بل تسعى أيضاً إلى السيطرة على مناطق وحتى ولايات لاستخدامها كقواعد لبرنامجها في أفغانستان، فضلاً عن عموم منطقة جنوب ووسط آسيا. وتتصدى قوات الأمن الأفغانية لهذه التحديات الهائلة بشجاعة وقوة وعزيمة. وقد أحبطت في الأشهر الماضية محاولات عديدة للسيطرة على أراض وقضت على آلاف المقاتلين الأعداء وأفشلت مؤامرات تستهدف قتل أبناء أفغانستان وترويعهم وإصابتهم بالصدمة. وللمرة الأولى، انتقلت القوات الأفغانية من موقع الدفاع إلى موقع الهجوم وأظهرت مزيداً من القدرة والإمكانية والقدرة على الصمود أكثر من أي وقت مضى. وقد أثبتت قدرتها على حماية أمن الشعب الأفغاني وأمانه ومنع أعداء أفغانستان من دفع البلد إلى دوّامة من الفوضى والاضطراب.

إنَّ الأمن أولوية وطنية مُلِحَّة، وهو بند أساسي في برنامج فخامة الرئيس أشرف غني بصفته قائداً عاماً. وجهودنا للدفاع عن بلدنا لا تقتصر على خدمة مصالح الشعب الأفغاني وحدها؛ فنحن نقاتل أيضاً بالنيابة عن جميع جيراننا حفاظاً على أمان منطقتنا الأوسع وأمنها. وإذ تعمل حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ هذا البرنامج، فإننا ممتنُّون على الدعم المتواصل من شركائنا الدوليين والتزامهم بتدريب القوات الأفغانية وتقديم

المشورة والمساعدة لها. وفي التصدي للتحديات الكبرى أمامنا، سيبقى الدعم المتواصل للقوات الأفغانية، بما يشمل الدعم الجوي والمساعدة اللازمة الأخرى، أساسياً.

ومع أنَّ جهودنا لمكافحة الإرهاب والجهود العسكرية أساسية لأمن البلد، من الواضح أنَّ السلام الدائم يستدعي حلاً سياسياً. ولهذه الغاية، تعطي حكومة الوحدة الوطنية الأولوية لإعادة تنشيط عملية السلام. والاتصالات الأخيرة بين ممثلي المجلس الأعلى للسلام والمجتمع المدني الأفغاني - بما فيه النساء - وحركة طالبان عزَّزت الحوار والتفاهم المتبادل وولَّدت زخماً نحو عملية سلام يقودها الأفغان ويديرونها ويمسكون بزمامها. ودور جيراننا أساسي في جهودنا لتأمين السلام. وفي هذا الصدد، اتخذت حكومة أفغانستان خطوات جريئة لفتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع جمهورية باكستان الإسلامية. وفي السنوات الـ ١٤ الماضية، أثَّرت حالة حرب غير معلَنة بين بلدَينا على أمننا القومي وأمن المنطقة الأوسع. والحوار الجديد بين دولتينا الشقيقتين سيتيح لنا التحرُّك لتجاوز ذلك التاريخ والعمل معاً من أجل السلام والاستقرار. ونسلِّط الضوء على الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء نوَّاز شريف إلى كابل بوصفها خطوة إيجابية ونتوقَّع أن يمتدَّ التزام باكستان بالسلام والاستقرار ليشمل القضاء على الملاذات وإرغام طالبان على وقف حملاتها العنيفة.

وعقب الانتخابات التاريخية في السنة الماضية، تتفانى حكومة الوحدة الوطنية في المضي قدُماً ببرنامجها للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد عيَّن الرئيس غني جميع الوزراء ويواصل تعيين حكام الولايات ومناصب قيادية رفيعة أخرى داخل الحكومة. وشرعت كل وزارة في خطة عمل عامة مدتها ١٠٠ يوم، مُصمَّمة لتحقيق الأهداف الوطنية كما حددها برنامج الحكومة لتحقيق الاعتماد على الذات. وتمثل مبادئ الكفاءة والشفافية والمساءلة الأساس لجميع التعيينات الجديدة ولعمل الحكومة. وحكومة الوحدة الوطنية ملتزمة بمكافحة الفساد وإنهاء الإفلات من العقاب وتوطيد سيادة القانون، وذلك بدءا من معالجة قضية مصرف كابل كأحد أول أعمال الإدارة وتشكيل مجلس مشتريات وطني - برئاسة الرئيس نفسه - إلى مراجعة كل عقد حكومي على حده. وقد نشأت ثقافة للمساءلة في جميع أنحاء البلد نتيجة التزامنا بضمان تشكيل حكومة نظيفة وعاملة وفعّالة.

وتفاني الحكومة في تحقيق المساءلة يشمل تركيزاً أكبر على الاستخدام الشفاف والفعّال للمعونة والمساعدة الدوليتين. وأفغانستان شديدة الامتنان على مساهمات شركائنا الدوليين التي أتاحت لنا إعادة بناء بلدنا. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه ينبغي للتعاون الإنمائي أن يتطور بحيث تؤدي المعونة دوراً مُيسِّراً ومُمكِّناً في جميع أنحاء البلد. وإننا نتطلع إلى إجراء مناقشات معمَّقة بشأن كفاءة المعونة في اجتماع كبار المسؤولين المقبل لإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة. وطلبت الحكومة أيضاً عروضاً من المانحين الرئيسيين والمؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة بشأن حافظاتهم الإنمائية، وهي تشارك بنشاط في الدراسة المقبلة لدَور جميع كيانات الأمم المتحدة وهياكلها وأنشطتها في أفغانستان، وفقاً للتكليف الصادر عن المجلس.

إنَّ برناج الإصلاح والتغيير يسترشد بالتزام قوي بتعزيز حقوق الشعب الأفغاني كله - ولا سيما حقوق المرأة. فهناك الآن أربع وزيرات في الحكومة وسيدة تشغل منصب حاكم ولاية، وقد تعهَّد الرئيس غني بتعيين مزيد من النساء في مناصب حكومية رفيعة، تشمل وظائف سفراء. وفي الأسبوع الماضي، قدَّم الرئيس غني أول امرأة مرشَّحة للمحكمة العليا في أفغانستان. وهذا يشكل سابقة هامة ويثبت أنَّ التزام الحكومة بزيادة مشاركة المرأة ليس رمزياً صِرفاً، بل هو جزء من سياسة منهجية لإشراك المرأة على أعلى مستويات صنع القرار. وحكومة الوحدة الوطنية تعمل بالتعاون الوثيق مع

شركائنا الدوليين بغية حماية وتعزيز حقوق جميع المواطنين الأفغان. وفي الأسبوع الماضي، أُطلِق في كابل حوار حقوق الإنسان بين أفغانستان والاتحاد الأوروبي لتوفير منتدى لمناقشة وتنسيق مجموعة كاملة من مسائل حقوق الإنسان وتحقيق التآزر بينها. وحكومة الوحدة الوطنية تركّز أيضاً على الوفاء بالتزامها بإجراء إصلاحات انتخابية شاملة. وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأت الحكومة في آذار/مارس اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي التي تضم ممثلين للمجتمع المدني والأمم المتحدة، وقد أعلنت الحكومة في هذا الشهر عن خطط لإنجاز الجدول الزمني للانتخابات في غضون شهر واحد.

وتواصل أفغانستان تعزيز التعاون مع جميع جيراننا والبلدان في المنطقة كجزء من إطار أوسع للتعاون الإقليمي. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، تواصل الرئيس غني مع قادة إيران والهند وباكستان والمملكة العربية السعودية، وشارك مسؤولون أفغان كبار في اجتماعات إقليمية رئيسية - بما في ذلك اجتماع عملية قلب آسيا - اسطنبول في ٢٥ أيار/مايو. ووقّعت أفغانستان أيضاً مشروع الاتفاق بشأن التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان وطاجيكستان والوثائق النهائية المتبقية لمشروع نقل الكهرباء والاتجار بها بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا، ممّا سيعزز قدرة أفغانستان على أن تصبح عاصمة الاقتصاد القارّي ومركزا للنشاط الاقتصادي في قلب آسيا.

ونتطلع إلى عقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السادس بشأن بأفغانستان، في أيلول/سبتمبر، الذي سيكون خطوة هامة نحو كفالة المزيد من التعاون وتحسين الترابط في المنطقة.

ولا تزال شراكاتنا الدولية حيوية لتحقيق التنمية الطويلة الأمد والرخاء في أفغانستان. وجددت الزيارة التاريخية إلى الولايات المتحدة التي قام بها الوفد الأفغاني الرفيع المستوى بقيادة رئيس الجمهورية غني في آذار/مارس التأكيد على التزامنا بالشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأفغانستان. وخلال الزيارة، خاطب الرئيس غني الشعب الأمريكي والكونغرس وعقد مناقشات مثمرة مع الرئيس أوباما وقيادة الولايات المتحدة. وأعلن البلدان معا إقامة شراكة إنمائية جديدة، ستحشد موارد تصل إلى ٨٠٠ مليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية من أجل أولويات التنمية والإصلاح في أفغانستان. واختتم الرئيس غني زيارته بنيويورك، حيث أكد على أهمية الشراكة بين الولايات المتحدة وأفغانستان في اجتماعات مع الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وقيادة الأمم المتحدة.

وفي وقت يبتلى فيه العالم بالنزاعات والحروب الجديدة التي تحول اهتمامنا ومواردنا، يكتسي استمرار التعاون والدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي أهمية بالغة لمستقبل أفغانستان. وفي حين تواجه أفغانستان تحديات كبيرة، يحقق البلد باستمرار أهدف عقد التحول ويمضي قدما نحو مستقبل أكثر اشراقا. وفيما نقوم بذلك العمل، نعلم أن شراكاتنا المستمرة ودعم المجتمع الدولي سيكونان أساسيين لتحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان والمنطقة والعالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام والسفير تانين على بيانيهما المتميزين. وأود أن أبدأ بياني اليوم بإدانة هذا الهجوم البشع الذي وقع صباح اليوم في كابول على برلمان أفغانستان. وإدانتي مزدوجة: أولا، لأنه كان هجوما على أناس أبرياء؛ وثانيا، لأنه كان هجوما على المجتمع الأفغاني بأسره وعلى جميع المجموعات البرلمانية، التي أشير إلى أنها منتخبة ديمقراطيا. ووقع الهجوم في مرحلة مهمة بشكل خاص، لأن تلك

المجموعات كانت تبت في تعيين وزير الدفاع الجديد وتتفق على توسيع المهام التشريعية للبرلمان. ولذلك، على مجلس الأمن وأعضاء المجتمع الدولي اليوم أن يتكاتفوا بصورة أكبر من أي وقت مضى في إدانتهم للهجوم. وستعمم إسبانيا، بصفتها القائمة على صياغة النصوص المتعلقة بأفغانستان في مجلس الأمن، مشروع بيان صحفي نثق بأنه سيُعتمد اليوم.

وسيركز بياني على خمسة مجالات رئيسية متصلة بأفغانستان وهي: أولا، التطورات الأخيرة والحكومة والانتخابات؛ وثانيا، الشؤون الأمنية؛ وثالثا، المسائل المتصلة بالمصالحة؛ ورابعا، الحالة في المنطقة وانخراطها الجديد في البلد؛ وخامسا، اللجنة الثلاثية. وقبل أن أمضي قدما، أود أن أعرب عن تأييد إسبانيا للبيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل الاتحاد الأوروبي.

خلال الأشهر الثلاثة منذ انعقاد المجلس للمرة الأخيرة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.7403)، أحرزت الحكومة الأفغانية تقدما مستمرا، أشيد به، على طريق الإصلاح وتوطيد المكاسب التي تحققت بالفعل، وفقا لإرادة الشعب الأفغاني، المعرب عنها من خلال صناديق الاقتراع. ومن الضروري مواصلة السير في ذلك الطريق. وأود أن أجدد التأكيد مرة أخرى على دعم إسبانيا للرئيس غني ولحكومة الوحدة الوطنية. كما نشيد بكون عملية تشكيل الحكومة وتعيين شاغلي المناصب العليا المتبقية أوشكت على الانتهاء، واستمعت باهتمام خاص لكلمات السفير تانين فيما يتعلق بمشاركة النساء في تلك العملية. كما نشيد بالزخم الذي منح للتنفيذ العملي لأعمال الحكومة من خلال أدوات مثل خطط العمل التي مدتها ١٠٠ يوم للوزارات المختلفة.

ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، والتحديات المقبلة تحديات كبيرة. ولا بد من الإسراع بتنفيذ الإصلاحات، ولا سيما الإصلاح الانتخابي، وهو أمر لم يتحقق بعد. ويجب إجراء الانتخابات البرلمانية المؤجلة، وفي المقام الأول، يجب المحافظة على المكاسب التي تحققت في الأعوام الأخيرة. وفي هذه المرحلة الجديدة، كما كان الحال في المراحل السابقة، بوسع أفغانستان أن تعول على دعم إسبانيا والمجتمع الدولي قاطبة.

وفيما يتعلق بتوفير الأمن، نشعر بالقلق من زيادة أعمال العنف التي يرتكبها المتمردون والإرهابيون، والتي من الواضح أن مرتكبيها يحتقرون أفغانستان والأفغان. ونشجب استمرار ازدياد عدد ضحايا النزاع من المدنيين، وهو ما انعكس في تقرير الأمين العام (S/2015/422)، ونشعر بالقلق إزاء التقارير المستمرة عن وجود مقاتلين إرهابيين أجانب. ومع ذلك، يجب ألا يثبط ذلك همتنا، تماما مثلما لم يثبط همة أفراد قوات وهيئات الأمن الأفغانية، الذين يدفعون ثمنا باهظا في سبيل أداء مهمتهم بشجاعة وعزم. وتؤكد إسبانيا مجددا على التزامها بدعم تلك القوات والهيئات من خلال بعثة الدعم الوطيد التي تقدم التدريب الأمني والمستشارين والمساعدة.

وفيما يتعلق بعملية المصالحة، لا بد من إحراز تقدم في أقرب وقت ممكن نحو تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان، وأود أن أؤكد على أن علينا أن نشرك حركة طالبان بشكل أكبر. ويجب أن تكون العملية بقيادة أفغانية، كما قال السفير تانين عن حق، وإلا فإنها لن تنجح بكل بساطة. ومع ذلك، يجب أن تحافظ العملية أيضا على المكتسبات التي تحققت خلال الأعوام الـ ١٤ الماضية، لا سيما في مجال حقوق الإنسان، وفي المقام الأول، حقوق النساء والفتيات. ولذلك، نرحب بالضمانات التي قدمها الرئيس غني في ذلك الصدد في العديد من المناسبات والأولوية الكبيرة التي أعلن أن حكومته ستمنحها لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها في أفغانستان.

سأتناول الآن دور المنطقة، الذي تكلم عنه السفير تانين بشكل تفصيلي. إننا نرحب أيضا بالدينامية التي أظهرتها

أفغانستان وجيرالها مؤخرا، والتي أضفت بعدا جديدا على الشؤون الإقليمية. وإسبانيا، بوصفها بلدا داعما لعملية قلب آسيا/اسطنبول، مقتنعة تماما بأهمية ذلك البعد الجديد للاستقرار وإحراز التقدم في أفغانستان. ونرحب على وجه الخصوص بالخطوات الجوهرية التي اتخذها أفغانستان وباكستان للنهوض بتعاونهما في مواجهة تحدياتهما المشتركة وتهديداتهما المشتركة.

وأخيرا، أود أن أتطرق للجنة الثلاثية التي تتألف من ممثلين لحكومة أفغانستان والجهات المانحة الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة. وستدرس اللجنة دور جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان وهيكلها وأنشطتها، بناء على طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام بموجب القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥) واستجابة للاهتمام بالمسألة الذي أعربت عنه أفغانستان. وإسبانيا، بصفتها القائمة على أمر الصياغة، تود أن تشجع حكومة أفغانستان على ممارسة قيادتها التي لا بديل عنها في تلك العملية، والتي لا يمكن بدونها تحقيق النتائج المتوقعة في الإطار الزمني المنشود.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة بشأن أفغانستان.

وأود أيضا أن أشكر السيد هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية والسفير تانين، الممثل الدائم لأفغانستان، على بيانه.

تواجه أفغانستان المهمة الشاقة المتمثلة في استعادة الاستقرار الوطني وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة. ويمثل هذا العام، ٢٠١٥، بداية عقد التحول. وبفضل الجهود المشتركة لأفغانستان حكومة وشعبا، أُحرز تقدم كبير في الحفاظ على الاستقرار وتعزيز التنمية، وعقد التحول ينطلق انطلاقة قوية. إن بناء أفغانستان متحدة وودية تنعم بالاستقرار والتنمية على نحو شامل وبلوغ الهدف النهائي المتمثل في أن نرى الشعب الأفغاني يحكم أفغانستان لا يتطلبان مجرد أن يبذل البلد بأسره جهودا مستدامة لا تعرف الكلل، ولكن أيضا استمرار الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي مع ضمان احترام سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالملاحظات التالية:

أولا، ترحب الصين بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية مؤخرا وإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي والتي ينبغي أن تكون قادرة على أن تنهض بنشاط بعملية الإصلاح الانتخابي. ونأمل أن تكون الأحزاب في أفغانستان قادرة على مساعدة اللجنة في إحراز تقدم عن طريق الحوار والتشاور وضمان تمكن حكومة الوحدة الوطنية من تنفيذ ولايتها والوفاء بالتزاماتها ليتسنى إجراء الانتخابات البرلمانية والمحلية بنجاح، وهو أمر هام للغاية لتعزيز عقد التحول في أفغانستان.

ثانيا، نؤيد تنفيذ عملية مصالحة وطنية يقودها ويتولى زمامها الشعب الأفغاني، وهو أمر أساسي إذا كنا نريد تحقيق السلام والاستقرار الوطنيين الشاملين. ونشيد بالجهود الجادة التي تبذلها الحكومة الأفغانية بهدف تعزيز المصالحة الوطنية، ونأمل أن تراعي جميع الإجراءات المتخذة في أفغانستان حاجة البلد إلى السلام والاستقرار ومصالح شعبها من خلال تعزيز التقدم الإيجابي في عملية المصالحة الوطنية. وترحب الصين باستمرار المساعدة المقدمة من بلدان المنطقة، ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي جهود الحكومة والشعب الأفغانيين وأن ينسق معهما بغية إيجاد بيئة خارجية مواتية لعملية المصالحة الوطنية في البلد.

ثالثا، إن الحالة في أفغانستان لا تزال تنطوي على تحديات. فالحوادث الأمنية متكررة للغاية، وهي تؤدي إلى إصابات كبيرة في صفوف المدنيين. وتؤيد الصين جهود الحكومة الأفغانية لتحسين الحالة الأمنية الداخلية، ونأمل أن تتحمل

جميع الأطراف مسؤولياتها في العمل على مساعدة أفغانستان في تعزيز قدرات قوات الأمن والشرطة الوطنية لتتمكن من التصدي بفعالية للتهديدات والتحديات الأمنية العديدة التي تواجه البلد، وهي بهذه الطريقة تضع أساسا مواتيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا، تدعم الصين جهود أفغانستان لدفع عجلة السلام والتعمير، ونأمل أن نرى المجتمع الدولي يدعم تلك الجهود بقوة. وفي ظل احترام استقلال أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتبع نهجا استباقيا في دعم الحكومة الجديدة للبلد فيما تنشئ برنامجها الإداري وأن يفي بالتزاماته على صعيد المعونة ويعزز اعتماد أفغانستان على الذات في العمل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وندعم جهود الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لمعالجة المسائل التي يواجهها البلد. ونأمل أن تحسن البعثة تواصلها مع الحكومة الأفغانية حتى يتسنى تعزيز التآزر في النهوض بالسلام والتعمير.

خامسا، نحن ندعم أفغانستان في جهودها الرامية إلى تعزيز علاقات الود وحسن الجوار مع البلدان الأخرى في المنطقة وتحسين مشاركتها في التعاون الإقليمي. وهذا التعاون يمكن أن يساعدها على التصدي بفعالية للتحديات والتهديدات المشتركة، من قبيل تلك التي يمثلها الإرهاب والمخدرات. ونود أن نهنئ أفغانستان على المشاركة، للمرة الأولى، بصفة مراقب، في اجتماعات منظمة شنغهاي للتعاون التي عقدت في نيسان/أبريل، وسنعمل من أجل تعزيز الدور المتواصل والبناء لمنظمة شنغهاي للتعاون والكيانات الإقليمية الأخرى في المسألة الأفغانية. والصين تتطلع إلى عقد الاجتماع الخامس لعملية اسطنبول على مستوى وزراء الخارجية، والمقرر عقده خلال هذا العام في باكستان، وتعتقد أنه سيؤدي إلى نتائج إيجابية.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين وأفغانستان. كما أنه عام للصداقة والتعاون بين البلدين. وسنواصل تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين بلدينا والعمل في إطار مبادرة الحزام والطريق لمساعدة الحكومة الأفغانية في تكثيف بناء قدراتها والاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أفغانستان في أقرب وقت ممكن.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، على بيانيهما.

يسر تشاد أن أفغانستان شهدت تحسينات كبيرة خلال الأشهر التسعة الماضية تحت إشراف سلطاتها الجديدة وبفضل تصميم شعبها. وقد أُحرز تقدم كبير في الإصلاحات السياسية والإدارية على الرغم من أنه لا تزال هناك تحديات كبرى في المجالين الأمني والإنساني وفي التعاون الإقليمي وفي مكافحة الاتجار بالمخدرات. وبالمثل، ترحب تشاد بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية في المجال السياسي، الأمر الذي مكنها من الشروع في تعيين مجلس وزراء لحكومة الوحدة الوطنية يضم أربع نساء، وكذلك تعيين ١٥ عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي، لتترجم التزامها بإجراء إصلاحات في هذا المجال إلى واقع ملموس. ونشيد أيضا ببدء المرحلة الثالثة من أنشطة المجتمع المدني الأفغاني لتنفيذ خرائط الطريق للسلام على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات بدعم من بعثة الأمم المتحدة، ونحن نشجع هذه المجموعات على مواصلة جهودها. وتبذل بلدان المنطقة دون الإقليمية والمجتمع الدولي جهودا دبلوماسية وسياسية هائلة للمساعدة في استعادة السلام واستئناف التنمية في أفغانستان. ومع ذلك، لا يزال

هناك الكثير مما ينبغي القيام به في تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم الجهود الجديرة بالثناء التي تبذلها السلطات الأفغانية لكي تُكلل تلك العمليات بالنجاح.

وعلى الرغم من التقدم السياسي الذي تم إحرازه، فإن الحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال مثيرة للقلق. ومما يشهد للأسف على خطورة الوضع العدد المذهل من الحوادث التي سجلتها البعثة خلال الفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ٣٠ نيسان/أبريل، ولا سيما في المقاطعات الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية من البلد، والتي تمثل نسبة ٧١ في المائة من الحالات المسجلة خلال تلك الفترة وعددها ٥٠٣٣ حالة، فضلا عن الهجومين المنفصلين اللذين وقعا يوم السبت، ١٩ حزيران/يونيه، والذي أعلنت حركة طالبان المسؤولية عنه وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٧ مدنيا وجرح العديد غيرهم. ويمثل الهجوم الذي وقع بسيارة مفخخة صباح يوم الاثنين على البرلمان الأفغاني في كابل، وأسفر عن مقتل امرأة وطفل على الأقل وجرح ١٥ آخرين في الشوارع المحيطة، دليلا آخر على تدهور الحالة الأمنية.

إننا ندين بشدة كل تلك الهجمات، وندعو المسؤولين عن ارتكابها، لا سيما الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة، إلى الكف فورا عن هذه الأعمال الإجرامية المروعة. ونود الإعراب عن تعازينا لحكومة أفغانستان ولأسر الضحايا. كما نتمنى الشفاء العاجل للجرحى.

وحقيقة مبايعة بعض الجماعات الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ووجود مقاتلين إرهابيين أجانب على الأراضي الأفغانية، تعني أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر يقظة. وعلاوة على ذلك، ترحب تشاد فيما يخص مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بآخر الإحصاءات التي تشير إلى انخفاض هذا الاتجار، وتشجع السلطات الأفغانية الجديدة على العمل بجد للقضاء على تلك التجارة تماما. ونود بشأن هذه المسألة، أن نكرر تشجيعنا البلدان المجاورة لأفغانستان، والمجتمع الدولي على تكثيف وتنسيق جهودها المبذولة في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات عبر الحدود.

وفيما يتعلق بتدهور الحالة الإنسانية، وخاصة بالنسبة للأشخاص المشردين داخليا جراء الكوارث الطبيعية وضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، فإننا ندعو المجتمع الدولي لإظهار المزيد من التضامن والتعبئة لدعم هؤلاء الضحايا. وفي هذا الصدد، تود تشاد أن تؤكد مجددا دعمها لنداء الأمين العام لزيادة المساعدة الإنسانية الهادفة إلى مساعدة الشعب الأفغاني على تلبية احتياجاته الغذائية، ومساعدة اللاجئين على العودة إلى ديارهم.

في الختام، فإننا ندعم السلطات الأفغانية في جهودها، وندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم للحكومة. أخيرا، نود أن نشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة، والوكالات العاملة في مجال العمل الإنساني في أفغانستان في ظل ظروف صعبة للغاية. ونشجعهم على مواصلة التزامهم، والعمل جنبا إلى جنب مع الشعب الأفغاني.

السيد أدامو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة الهامة للغاية وفي الوقت المناسب. وأود أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية، والسفير تانين على توقعاته الثاقبة بشأن التقدم في بلده.

لا تزال أفغانستان تحرز تقدما كبيرا في اتجاه الانتعاش بعد انتهاء الصراع. ويعتبر تعيين جميع الوزراء وإضفاء الطابع الرسمي على مكتب الرئيس التنفيذي، والمكاتب الرئيسية الأخرى إنجازات بارزة. في الواقع، فإن وضع وتنفيذ خطط ١٠٠ يوم لكل وزارة، قد وفر بالتأكيد الزخم اللازم لتحقيق الأهداف الوطنية. ويمكن للحكومة إعطاء المزيد من الزخم لذلك التقدم، من خلال تسريع برنامجها الإصلاحي. ونرحب

بجهود الرئيس غني أحمد زاي للنهوض ليس فقط بحقوق المرأة الأفغانية بل وتمكينها أيضا. كما لا يقل أهمية أيضا التزامه الأكيد بإصلاح النظام الانتخابي، الذي يعد ضروريا لتحقيق السلام والأمن على المدى الطويل في البلد. وقرار الحكومة استعادة ثقة الشعب في العملية الديمقراطية، أمر جدير بالثناء. وفي رأينا، فإن إنشاء لجنة الإصلاح الانتخابي يشير إلى وجود نية لمعالجة المسائل الأساسية للحكم، بما يتفق مع أحكام الاتفاق السياسي المبرم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وبالإضافة إلى الإصلاحات الانتخابية، فإننا نعتقد أن الشفافية والمساءلة والحوكمة الشاملة للجميع، هي أبعاد أخرى ينبغي معالجتها، من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن في أفغانستان. ويجب أن يسير ذلك جنبا إلى جنب مع تعزيز النمو الاقتصادي لمعالجة الوضع الاقتصادي السائد، بشكل فعال. ويمكن التغلب بسهولة أكبر على التحديات، من قبيل القدرة المؤسسية وأوجه القصور الهيكلية، بمساعدة المجتمع الدولي. لذلك، تشجعنا الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي الذي يهدف إلى تأمين حصول الحكومة على الدعم المالي في الأجل الطويل. نعلم أنه تم إحراز بعض التقدم في تطوير القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن المطلوب بذل المزيد من الجهود لتعزيز النشاط التجاري. وبالإضافة إلى المساعدة الدولية، يجب على القطاع الخاص أيضا الاضطلاع بدور في الانتعاش الاقتصادي لأفغانستان. وسيكون الاستثمار الأجنبي حيويا لتحفيز النمو الاقتصادي في البلد. ولذلك، ينبغي للحكومة بذل المزيد من الجهد لتحسين مناخ الاستثمار بغية جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

ولن تزدهر الأنشطة السياسية والاقتصادية إلا في بيئة سلمية. لذلك، تشجعنا المبادرات الأخيرة التي اتخذها منظمة حلف شمال الأطلسي لضمان الدعم المستمر لقوات الأمن الوطنية الأفغانية بعد عام ٢٠١٥. ونتوقع أن تجعل القوات في وضع جيد وتبني تدريجيا قدرتها على التصدي بنجاح للتهديدات الأمنية. إن أعمال العنف التي حصلت بالأمس، والهجوم على مبنى البرلمان اليوم، تعرض للخطر حياة الناس، وتوسع الفجوة بين التفاوض والشمولية واستخدام القوة. وبينما تسعى قوات الأمن الوطنية الأفغانية لضمان إحلال السلام في جميع أنحاء البلد، فإننا ندعو العناصر المناهضة للحكومة إلى الامتناع عن الهجمات التي تستهدف المدنيين عمدا، وإلقاء أسلحتها والاستجابة بشكل إيجابي لعرض الرئيس غني أحمد زاي للتفاوض من أجل إحلال سلام شامل للجميع، لما فيه المصلحة العليا للبلد.

ولا يزال إنتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفغانستان، يشكلان مصدر قلق كبير. حيث أنهما لا يشكلان فحسب مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب، ولكن ارتباطهما بالأنشطة الإجرامية يقوض أيضا سيادة القانون. إن نيجيريا تشيد بالجهود التي تبذلها وكالات إنفاذ القانون الأفغانية للقضاء على محاصيل المخدرات؛ وقد تعززت تلك الجهود عن طريق تحسين تنسيق الجهود بين وكالات إنفاذ القانون، وتحسين قدرة الشرطة على القيام بالعمليات. ويشجعنا نجاح مكاتب الاتصال الحدودية في مصادرة المخدرات، لكننا نعتقد أنه يمكن تحقيق المزيد لتعزيز تلك المكاسب بدعم من المجتمع الدولي.

وفيما يخص التعاون الإقليمي، فإننا نرحب بالانخراط النشط لأفغانستان مع جيرانها، وخاصة فيما يتعلق بالتغلب على تحديات مكافحة الإرهاب، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر والجريمة المنظمة. ونرحب أيضا بالأنشطة الجارية في إطار عملية قلب آسيا/اسطنبول. ويؤكد مجددا كلا التطورين، التزام الشركاء الإقليميين باستقرار أفغانستان، وتنميتها الاقتصادية وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونتوقع أن تتناول المناقشات التي تتمحور حول التعاون الإقليمي،

تحديات الأمن وعملية السلام الأفغانية، وسوف تعطي أيضا أولوية للنشاط الاقتصادي الإقليمي في إطار الأمن الجماعي. ومن خلال هذا التعاون، أظهر المجتمع الدولي التزامه ودعمه لتحقيق السلام والازدهار في أفغانستان.

إن أفغانستان تقف على عتبة التحول. ويجب أن يكون المجتمع الدولي يقظا باستمرار للتأكد من أن التحول يتم إلى السلام والأمن، بل والمصالحة والتنمية الحقيقيتين. وفي خضم هذا المسعى الرائع، فإننا نثني على الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على قيادته الملهمة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وستبقى إلى الأبد، الإنجازات المتميزة لموظفي البعثة، وإسهامهم القيم في الجهود العالمية المنسقة من أجل عودة الديمقراطية والسلام والاستقرار إلى أفغانستان.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص هايسوم والسفير تانين على ملاحظاتهما الصريحة والتفصيلية، وعلى عملهم المتفاني من أجل الحفاظ على شراكة مثمرة بين المجتمع الدولي والحكومة الأفغانية. وترحب الولايات المتحدة بحرارة بالتقدم الذي أشارا إليه في إحاطتيهما الإعلاميتين، والذي سلط الأمين العام الضوء عليه أيضا في تقريره (S/2015/422).

ومما يشجعنا بشكل خاص تشكيل الحكومة، والتزام الرئيس غني أحمد زاي والرئيس التنفيذي عبد الله بالعمل معا، من أجل بناء مستقبل أفضل للشعب الأفغاني. وسوف تكون قيادتهما حيوية لتحقيق أهداف الإصلاح الطموحة التي حددتها الحكومة لنفسها، خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي. ونأمل أن يتيح إعلان الحكومة الأفغانية مؤخرا عن تمديد الدورة البرلمانية، لها الوقت اللازم لإجراء الإصلاحات الانتخابية. وبينما تعمل بسرعة لتحقيق تلك الأهداف، يمكنها أن تعول على استمرار الدعم القوي للولايات المتحدة.

إن التقدم الذي واصلت أفغانستان تحقيقه، ملفت للنظر، في سياق النزاع المسلح الذي يشكل عبئا ثقيلا على الشعب الأفغاني. ويبدو واضحا أن حركة الطالبان وغيرها من الجماعات المسلحة كانت عازمة على اختبار عزم وقدرات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية منذ بداية العام، عندما تولت القوات الوطنية المسؤولية الكاملة عن الأمن في أفغانستان.

وقد ارتفعت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية إلى مستوى التحدي بتكلفة كبيرة، وإننا نحيي تضحيات العديد من الأفغان الذين ضحوا بحياتهم من أجل بلدهم وشعبهم وأولئك الذين ما زالوا يخاطرون بأرواحهم على خط المواجهة. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتقديم المشورة لها ومساعدتها، بما في ذلك من خلال بعثة الدعم الوطيد التابعة لحلف شمال الأطلسي. وهذا هو أحد الجوانب الرئيسية للشراكة الاستراتيجية الدائمة بين الولايات المتحدة وأفغانستان.

ويمكن تبين تكلفة النزاع في كل شرائح المجتمع الأفغاني. وهذا الصباح تحديداً، وكما أشار الممثل الخاص هايسوم، فجرت حركة طالبان قنبلة خارج البرلمان في أفغانستان. وعمليات طالبان اليوم، والتي تدينها الولايات المتحدة بأقوى العبارات، تدلل على المسافة الآخذة في الاتساع بين التمرد والشعب الأفغاني. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا وأسرهم في هذا الوقت ونصلي من أجلهم.

إن الاستهداف المستمر والمتعمد للمدنيين من قبل طالبان والمجموعات الأخرى هو عمل مقيت ومخالف للقانون الدولي. مع ذلك، وبعيداً عن الإحصاءات، هناك أرواح حقيقية، أناس حقيقيون انتزعوا من أسرهم مبكراً جداً، و لم تكن إمكاناتهم قد تحققت بالكامل بعد، أناس مثل الدكتور جاويد ساهاي ومحمد محمدي، وكانا يعملان من أجل تحسين الصحة والتعليم

لإخوانهم الأفغان قبل أن يقتلهما مسلحون في هجوم وحشي على أحد فنادق كابل في أيار/مايو – وهو الهجوم الذي قال أحد الناجين منه إن المهاجمين لاحقوا المدنيين وأعدموهم، وأنهم أطلقوا الرصاص على الضحايا مراراً للتأكد من مقتلهم.

كم من الأفغان كان يمكن للدكتور ساهاي والسيد محمدى مساعدتهم لو لم يقتلا بوحشية؟ وبم نفسر الأحزان التي يشعر بها الأحباء الذين رحلا عنهم؟ ووسط كل مظاهر سفك الدماء والحزن الناجم عن ذلك العنف الأخرق، يقف انفتاح الحكومة الأفغانية للحوار دليلاً على حنكة قادتها. وللأسف، لم تتجاوب طالبان، على الرغم من الجهود المشكورة التي بذلتها الجهات الفاعلة الدولية لتيسير الحوار. ونحن نجدد دعوتنا إلى طالبان لإنهاء العنف وقطع علاقاتها بالجماعات الإرهابية الدولية وقبول الدستور الأفغاني والانخراط في محادثات مباشرة مع الحكومة الأفغانية لتحقيق السلام الدائم للشعب الأفغاني. ونحن جميعاً – أعضاء المجلس والدول المجاورة لأفغانستان والمجتمع الدولي برمته – لنا مصلحة في مستقبل أفغانستان وفي مساعدة الأفغان على مواجهة التحديات التي أشرت إليها. ويمكننا، بل ويجب، أن نعمل معاً لدعم حكومة الوحدة الوطنية في أفغانستان وقواتها الأمنية وتنميتها الاقتصادية. ونرحب بجهود كل البلدان للعمل على زيادة وتحسين مشاركتها مع أفغانستان، ونتطلع إلى المؤتمر الوزاري لعملية قلب آسيا – اسطنبول الذي سيعقد في باكستان في تشرين الثاني/نوفمبر. وستكون هذه فرصة لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي.

إن أفغانستان تواجه مشاكل وتحديات هائلة. وكلها حقيقية تماماً. وهي تتصدر عناوين الأخبار، تلك العناوين قد تبدو محطمة للمعنويات. لكن هناك قصص أخرى أيضا – قصص عن التقدم التدريجي اليومي الذي يعطيني أملاً كبيراً في مستقبل أفغانستان، ومنها قصة امرأة تبلغ من العمر ٢٢ عاماً من ولاية لوغار فقدت طفليها الأولين بعد فترة حمل كاملة. وفي حملها الثالث أنجبت طفلة في كامل الصحة في مستشفى كابل، وذلك بفضل استخدام البارتوغراف – وهو مخطط بياني منخفض التكلفة يرصد تطور عملية المخاض بحيث يمكن للأطباء اتخاذ قرارات مستنيرة. والاستخدام المتزايد لذلك الجهاز من بين الإصلاحات التي ساعدت على تحسين الرعاية الصحية الأفغانية. قد لا تثير القصص من هذا القبيل انتباه وسائط الإعلام، ولكنها تبرز إصرار الأفغان وعزمهم على تحسين حياة مواطنيهم ونسائهم رغم كل مظاهر العنف. أنها تبث الأمل في مستقبل أكثر إشراقا لأفغانستان، وتذكرنا بضرورة ألا يفتر دعمنا لأفغانستان وشعبها أبداً.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، والسفير تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

نريد أن نبدأ بالإشادة برئيس الوزراء والرئيس التنفيذي لحكومة أفغانستان على التقدم الذي حققاه في تشكيل حكومة تمثيلية جديدة لأفغانستان. ربما لم يكن ذلك التقدم بالمستوى الذي كانا يريدان – أو كنا نريد – إلا إننا ندرك أنه كان عليهما أن يتعاملا مع تحديات كبيرة، داخلياً وخارجياً. وما الهجوم الرهيب على برلمان أفغانستان في هذا الصباح والقتال في ولايتي قندز وبدخشان إلا تذكرة حزينة بتلك التحديات. لذلك، ينبغي أن نكون واقعيين، ولنعترف بأن الأمور تسير بشكل جيد، مع أخذ كل المعطيات في الحسبان. ولنكن واقعيين أيضاً بشأن الطريق إلى الأمام. سيكون الطريق صعباً.

وفي اعتقادنا الراسخ أن أفغانستان يمكن أن يكون لها مستقبل عظيم، كبلد مستقل معتمد على ذاته، وكطرف رئيسي في الهيكل السياسي والاقتصادي النامي في وسط آسيا. ولكن لكي يحدث ذلك، يتعين على الأفغان – سواء من كانوا في السلطة أو من يفوضون قادتها – أن يقرروا ما إذا كانوا

يريدون بناء مستقبل وطني أم أنهم عائدون للسعي وراء المصالح الذاتية الضيقة، معرضين بلدهم وأنفسهم بذلك لنوبة أخرى من التناحر بين الأشقاء. ونأمل بإخلاص أن يختار الشعب الأفغاني المسار الأول.

إن المحن التي مرت بها أفغانستان على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية أمر لا يصدق، بالمعنى الحرفي للكلمة. فقد كانت أفغانستان مركزاً للقوى التي أسقطت برجي مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، وألحقت أضراراً بمبنى البنتاغون في واشنطن، ونعرف جميعاً، أنها كان يمكن أن تضرب مبنى الكونغرس في الولايات المتحدة الأمريكية أو البيت الأبيض. وفي حين أن تلك الهجمات تركزت في الولايات المتحدة، إلا أنها مثلت هجوماً على القيم الإنسانية العالمية، ومن ثم على المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه المنظمة.

وكانت استجابة المجتمع الدولي نفسها إزاء تلك الأحداث لا تصدق – فقد حشدت الجهود لدحر تنظيم القاعدة وحركة طالبان واستعادة أفغانستان وإعادتها إلى مجتمع الأمم. وهذا الجهد يمكن مقارنته بمشروع مارشال واستعادة الديمقراطية في أوروبا والانتعاش الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية. ونأمل أن يدرك الشعب الأفغاني أن ذلك الجهد لم يبذل ابتغاء مصالح ذاتية صغيرة أو ضيقة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا ذلك المنظور عند النظر في التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/422).

ومن الواضح أن هناك أموراً تبعث على القلق، منها التباطؤ في إنشاء جهاز الحكومة على المستوى الوطني ومستوى الولايات؛ وتأجيل الانتخابات البرلمانية؛ واستمرار تقويض اقتصاد أفغانستان وتماسكها الاجتماعي من خلال الجريمة المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بتجارة الأفيون. وأكثر ما يقلقنا تدهور الوضع الأمني الناجم، أساساً، عن عناصر طالبان الذين يقدمون أنفسهم على أنهم مستعدون للتعامل مع الحكومة الأفغانية في الوقت الذي يكثفون القتال ضد قوات الأمن الوطنية الأفغانية. وتلك الجهود غير المتسقة داخليا تربك المشهد وتنم عن دوافع ذاتية أنانية تنفي أي ادعاء بالعمل من أجل هدف أسمى، سواء أكان دينياً أم وطنياً أم محلياً.

ولكن هناك تقدم أيضا، سواء في إنشاء مؤسسات الحكومة والحفاظ على السلم في أجزاء عديدة من البلد رغم جهود أولئك الذين يسعون إلى إحداث انهيار عوضاً عن بناء بلدهم. والحفاظ على السلام في مثل تلك البيئة إنجاز لا يستهان به، ولا بد لنا من الاعتراف بذلك. إننا نريد النجاح لأفغانستان. والتزام نيوزيلندا بأفغانستان وبالاستثمار فيها – خاصة في ولاية باميان – دام أطول من التزامنا فيما يتعلق بالحربين العالميتين الأولى والثانية. ونعرف أن إسهامنا قد ناظرته وفاقته إسهامات كثيرين آخرين.

ونحيط علماً في هذا السياق، على وجه الخصوص، باستعداد الولايات المتحدة لتوسيع إسهامها العسكري والاقتصادي في إطار الشراكة الجديدة من أجل التنمية.

وعليه، فإننا سنستمر في إيلاء اهتمام وثيق لأفغانستان وفي دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. تلك هي الوسيلة التي ندلل بها، نحن المجتمع الدولي، على رغبتنا في مسايرة حكومة أفغانستان والعمل معها وهي تسلك الطريق الصعب إلى الأمام.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): وأود أن أبدأ أيضا بتوجيه الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد هايسوم، على العرض الذي قدمه. كما أشكر سفير أفغانستان، السيد تانين، على بيانه، وأؤيد مسبقا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

شأني شأن العديد من المتكلمين من قبلي، أود أن أعرب عن إدانة فرنسا القوية للهجوم الذي شنته طالبان على البرلمان

في كابل هذا الصباح. وتساند فرنسا السلطات الأفغانية والشعب الأفغاني في كفاحهما ضد الإرهاب، وسنواصل دعم الديمقراطية وسيادة القانون في ذلك البلد. ونقدّم دعمنا الكامل إلى إسبانيا أيضا لضمان استجابة المجلس على وجه الاستعجال لهذا الهجوم الإرهابي غير المقبول.

وكما أكد الأمين العام في تقريره (S/2015/422) فإن التقدم السياسي المحرز في أفغانستان لجدير بالذكر، ونرحب بالتعيينات التي جرت مؤخرا في الحكومة. وبعد مضي عام على إجراء الانتخابات الرئاسية سلفا، يجب أن تكون حكومة الوحدة الوطنية قادرة على العمل بكامل طاقتها، ونرحب بالجهود المبذولة تحقيقا لتلك الغاية. ونأمل أن يستمر الالتزام بخطة الإصلاح، وخصوصا فيما يتعلق بالإصلاحات الانتخابية التي تمكّن من مواصلة الزخم الذي بدأ أثناء إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٤. ونذكّر أيضا بأهمية اجتماع كبار المسؤولين المقرر عقده في ٥ أيلول/سبتمبر في كابل، الذي ينبغي أن يجعل ممكنا اعتماد صيغة منقحة من إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة.

ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. فعلى الصعيد الأمني، أدى الهجوم الذي شُن في موسم الربيع إلى زيادة حادة وغير مقبولة في عدد القتلى من المدنيين. ونشجب أيضا الهجمات على مؤسسات الدولة الأفغانية، بما في ذلك البرلمان هذا الصباح، علاوة على شن الهجمات على الهيئات القضائية أو ممثليها. وتذكّرنا تلك الهجمات بضرورة مواصلة دعمنا الحاسم لسيادة القانون في أفغانستان.

وفي مجال حقوق الإنسان، فقد كان إعدام الشابة فارخوندا خارج نطاق القانون في ١٩ آذار/مارس مروعا. وفي ذلك تذكير بأن المرأة ما تزال ضحية للعنف في أفغانستان. ونأمل أن يواصل المجتمع المدني والسلطات الأفغانيان حشد جهودهما لضمان التنفيذ الكامل والفعال لقانون القضاء على العنف ضد المرأة .

وعلاوة على ذلك، فإننا نعوّل على استمرار تعبئة السلطات الأفغانية ضد الاتجار بالمخدرات. ويثير هذا الموضوع الشعور بالقلق البالغ لدى فرنسا لكونه عاملا رئيسيا من العوامل المزعزعة للاستقرار في أفغانستان وجيرانها. ونهيب بالسلطات أن تواصل العمل في سبيل الحد من إنتاج المخدرات والاتجار بها.

وما زلنا نواجه ظروفا صعبة في أفغانستان. وفي ذلك السياق، فإنه يجب مواصلة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في الأجل الطويل لدعم البلد وتمكينه من تحقيق الاستقرار والرخاء وبناء مستقبل ديمقراطي. وينبغي الوفاء بالتعهدات المعلنة في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ما دامت أفغانستان بحاجة إلى دعم الشركاء الآن أكثر من ذي قبل. ويشكل الاتفاق الموقّع مع صندوق النقد الدولي عنصرا هاما من عناصر الدعم في الأجل الطويل. وستواصل فرنسا تقديم الدعم إلى أفغانستان في إطار معاهدة التعاون والصداقة الفرنسية - الأفغانية. ونسهم في التزام الاتحاد الأوروبي تجاه أفغانستان بمبلغ ١,٤ بليون يورو للفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٠.

وأخيرا، يمثل الدعم الإقليمي شرطا مهما لكفالة الظروف المواتية لتحقيق السلام الدائم في أفغانستان، ونرحب بالجهود المبذولة في هذا الصدد من قبل شركاء أفغانستان الإقليميين.

وأود أن أعلق الآن على دور الأمم المتحدة. ففي حين تمر أفغانستان بنقطة تحول هامة في تاريخها الآن، ما تزال الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بدور حاسم خلال عقد التحول هذا. ولا يزال الدعم المقدم من الأمم المتحدة ووكالاتها الرئيسية إلى الحكومة هاما للغاية، وخاصة لتمكين السكان من الاستفادة من البرامج الحكومية والمساعدة الدولية. بيد أنه

يجب تطوير هذا الدور وتكييفه مع الوضع الحالي. ونرحب في ذلك الصدد، بإنشاء آلية حوار بين الأمم المتحدة وأفغانستان والجهات المانحة بشأن أفضل السبل لزيادة الدعم الذي تقدمه إلى البلد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وتعتزم فرنسا المشاركة في ذلك الحوار، وسوف تولي اهتماما خاصا للنتائج الأولية للمشاورات ذات الصلة.

ختاما، أود أن أشيد بجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون – بقيادة السيد هايسوم – في ظل ظروف صعبة واستثنائية في أفغانستان. ونعرب لهم عن خالص إعجابنا.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): تود أنغولا أن تبدأ بالإعراب عن إدانتها الشديدة للهجوم الإرهابي الشائن الذي وقع اليوم على البرلمان في أفغانستان، والذي يدل على كراهية الإرهابيين للمؤسسات في البلد. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، على عرض التقرير الفصلي للأمين العام عن البعثة (S/2015/422). ونشكر الممثل الدائم لأفغانستان على رؤاه بشأن الحالة في بلده.

ونثني على عمل البعثة التي ما تزال تضطلع بولايتها في ظروف بالغة الصعوبة، وفي وقت تكافح فيه أفغانستان لأجل إنشاء مجتمع يقوم على القيم الأساسية للسلام وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وفي آخر مناقشة بشأن البعثة والحالة في أفغانستان (انظر S/PV.7403) عقدت في آذار/مارس، أعرب الوفد الأنغولي عن نظرة شاملة بشأن المسألة. وسنقتصر في بيان اليوم على التطرق لبعض أهم المسائل الملحّة الواردة في تقرير الأمين العام.

يسلط التقرير الضوء على التطورات ذات الصلة خلال الأشهر الثلاثة الماضية. وكان الانتهاء تقريبا من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وإقرار الهيئة التشريعية للترشيحات لتولي المناصب الحكومية – التي تشمل أربع نساء وهو ما نثني عليه – من بين التطورات الحاسمة في الحياة السياسية للبلد، وخطوة هامة نحو اختتام العملية الانتخابية الرئاسية المعقدة. وتشمل التطورات الأخرى الجهود النشطة التي يبذلها الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله بهدف تحقيق خطة الاعتماد على الذات؛ وإبرام عقد اجتماعي بين الحكومة والمواطنين بغية تعزيز الشفافية والمساءلة في تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات في المجالات ذات الأولوية بهدف تعزيز النمو الاقتصادي؛ وإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي التي نتوقع أن تشرع في عملها بصورة جدية لإكمال العملية الانتخابية، حيث أن الإصلاحات الانتخابية الشاملة يُنظر إليها على أنها عامل حاسم لاستعادة ثقة المواطنين في العملية الديمقراطية في أفغانستان.

ويجدر التنويه أيضا بالجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة لإطلاق عملية السلام والمصالحة، والتزامها المعلن بتحقيق السلام عن طريق الحوار وترجمة الرغبة العميقة للأفغان في السلام، على الرغم من العنصر المفقود المتمثل في رغبة الجماعات المسلحة المعارضة في إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة؛ وحشد الدعم من الشركاء في المنطقة بهدف تحقيق عملية السلام والمصالحة؛ والخطوات التي اتخذتها أفغانستان نحو بناء الثقة والتعاون على الصعيد الإقليمي من خلال الالتزام الكامل – بالاشتراك مع حكومة باكستان – بمواصلة العمل من أجل السلام؛ وإعادة إدماج عدد كبير نسبيا من العناصر المناهضة للحكومة؛ والجهود التي يبذلها المجلس الأعلى للسلام لمكافحة الأصولية التي تغذي العنف؛ ودعوة بلدان المنطقة طالبان إلى الانضمام إلى عملية السلام؛ وتعهُّد الرئيس أشرف غني بتركيز الجهود على إحلال السلام. وتبعث هذه، وغيرها من المبادرات السياسية الهامة فينا الأمل في أن أفغانستان قد أصبحت على أعتاب مرحلة جديدة وحاسمة.

ومع ذلك، فإن التقدم السياسي الذي بينته للتو يتم في ظل تدهور الوضع الأمني وتزايد العنف المتصل بالنزاع من جراء سعي قوات الأمن الوطنية الأفغانية لاحتواء أنشطة المتمردين. وأسفر ذلك العنف عن تزايد الخسائر في صفوف المدنيين، مع ملاحظة أن حركة طالبان والجماعات المناهضة للحكومة قد تسببت في الغالبية العظمى من تلك الخسائر. وفي ذلك الصدد، فإننا نتشاطر الرأي القائل بأن تحقيق الاستقرار والرخاء في أفغانستان في الأجل الطويل يعتمد على عملية المصالحة الداخلية الشاملة للجميع، والتعاون الإقليمي ضد المتمردين، فضلا عن الحد من تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أفغانستان.

وينبغي لجيران أفغانستان إدراك أن أفغانستان هي جبهة القتال وأن إحلال السلام في أفغانستان أساسي إن كان لهم الحفاظ على السلام في المنطقة.

ونشيد بجهود السلطات الأفغانية الرامية إلى المشاركة النشطة مع الشركاء الإقليميين، وفي المقام الأول، مع باكستان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيارة الرئيس غني أحمد زاي إلى إيران في نيسان/أبريل، وعقد اجتماعات مع قيادة البلد والتعهدات المتبادلة بتعزيز التعاون في مجالات الأمن وتبادل المعلومات ومكافحة المخدرات والموارد المائية واللاجئين والمهاجرين كلها مؤشرات مشجعة على نشوء تعاون إقليمي بين أفغانستان وبلدان المنطقة.

وعلاوة على ذلك، فإن زيارة الرئيس غني أحمد زاي إلى الهند، وتأكيد الهند مجددا استعدادها للانضمام إلى اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان تطورات إيجابية فيما يتعلق بمركز أفغانستان الخارجي. ونعتقد أن تنفيذ هذه الاتفاقات سيساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفغانستان واندماجها الكامل في المنطقة دون الإقليمية.

نحن نشعر بقلق عميق إزاء العنف ضد المرأة في أفغانستان. ونحث على إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد النساء وندعو إلى المساءلة من جانب نظام العدالة الجنائية في البلد. وعلاوة على ذلك، ندين القتل العلني لإمرأة على يد حشد من الرجال في ١٩ آذار/مارس، في وضح النهار، في العاصمة، وهو ما يبين استمرار خطر العنف ضد المرأة. ونعتقد أن من الضروري، فيما يتعلق بمصداقية نظام العدالة، إجراء تحقيق واف في ادعاءات الإيذاء وسوء المعاملة والمقاضاة على النحو المناسب بحيث يحاسب المسؤولون عن جرائمهم.

في ١٩ نيسان/أبريل، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريرا، معنون ”العدالة من خلال عيون المرأة الأفغانية: تناول حالات العنف ضد المرأة من خلال الوساطة والمحاكم“. ونأمل أن تسهم التوصيات الواردة فيه في تحسين وصول المرأة إلى العدالة وفي إحداث تغيير في عقلية الرجال الأفغان تجاه المرأة.

أخيرا، نعرب عن أملنا في أن يواصل المجتمع الدولي التزامه تجاه أفغانستان وأن يكون الشعب الأفغاني الذي طالت معاناته قادرا على إيجاد سبيل نحو تحقيق السلام والمصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يصبح عقد التحول في أفغانستان واقعا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد هايسوم على إحاطته الإعلامية عن الحالة في أفغانستان والسيد تانين على بيانه الشامل للغاية، كالمعتاد. نحن نتشاطر بالغ القلق إزاء الوصف الذي استمع المجلس إليه اليوم. يساور الاتحاد الروسي القلق إزاء تدهور الحالة في البلد، وما هجوم اليوم على البرلمان إلا دليل آخر على ذلك.

وما يثير بصفة خاصة قلق الاتحاد الروسي وجيراننا في رابطة الدول المستقلة في آسيا الوسطى هو التهديد الإرهابي الكبير للغاية وحقيقة أن المتمردين أحكموا في الآونة الأخيرة

سيطرقم على المناطق الشمالية من البلد، وخاصة مقاطعة قندز. لا يمكننا أن نسمح للحالة بالانهيار، ومن ثم زعزعة استقرار المنطقة بأسرها.

هذه على وجه التحديد الطريقة التي جرت بها مناقشة الأمر في اجتماع وزراء خارجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومجلس رابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون. لقد أعربنا أكثر من مرة عن قلقنا من أن يحاول المتمردون استغلال انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من أفغانستان لتغيير ميزان القوى لصالحهم.

وللأسف، تأكدت تماما التوقعات من حيث استئناف الهجمات في فصلي الربيع والصيف. يحتوي تقرير الأمين العام (S/2015/422) على إحصاءات مثيرة للقلق في هذا الصدد. زاد عدد الهجمات التي تشنها المعارضة المسلحة في جميع أنحاء البلد، وخاصة في المناطق الشمالية. ونأمل أن تثبت القوات الأفغانية أنها جديرة بتولي تلك المهمة ومن ثم أنها قادرة على التصدي بنفسها للتهديد.

وفي رأينا فإن الخطر الناجم عن الدولة الإسلامية في أفغانستان يواصل النمو. ونحن ممتنون للسيد هايسوم على الإشارة بوضوح إلى ذلك في إحاطته الإعلامية. وندعو الأمين العام إلى إيلاء الأولوية لهذا الموضوع في تقريره المقبل.

يشعر بلدي بالإحباط الشديد إزاء الحالة المتعلقة بالإنتاج والاتجار غير المشروعين بالمخدرات في البلد. اليوم، فإن حجم إنتاج المخدرات، وفقا لتقرير الأمين العام، يعادل ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلد. ومن المعروف جيدا أن حصة كبيرة من تلك الموارد تستخدم في تمويل المنظمات المتطرفة والإرهابية. من الضروري بذل جهود جماعية واستخدام جميع الوسائل المتاحة في ترساناتنا لتحييد تهديد المخدرات.

تواصل القوات العسكرية الأجنبية المتبقية في البلد الإدعاء بأن تلك المشكلة لا وجود لها. وفي الوقت نفسه، لا يؤثر تدفق الهيروين من أفغانستان على الدول المتاخمة فحسب، بل وعلى دول أوروبا الغربية أيضا.

يعمل الاتحاد الروسي جاهدا، على نحو مشترك مع شركائنا في منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لمكافحة الاتجار بالمخدرات من خلال ترتيبات التعاون الثنائية مع أفغانستان. وأود أن أشير إلى أنه بالنسبة لأفغانستان نفسها، فإن المشكلة ليست أقل حدة منها بالنسبة للمجتمع الدولي.

وفي إطار تعاوننا الثنائي مع أفغانستان، نواصل تدريب شرطة المخدرات الأفغانية في معاهد التدريب التابعة لوزارة الداخلية الروسية ودائرة مكافحة المخدّرات الاتحادية الروسية. لا يسعنا إلا أن نواصل الاهتمام بهذه المشكلة.

ونشيد بجهود الرئيس غني أحمد زاي لإقامة حوار مع المعارضة المسلحة بغية المضي قدما في عملية المصالحة الوطنية. ونرحب بموقف الرئيس غني أحمد زاي الذي يسعى إلى الامتثال لمبادئ المصالحة الوطنية المنصوص عليها في القرار ١٩٨٨ (٢٠١١). تلك المبادئ واضحة تماما، تقتضي نبذ العنف والاعتراف بالدستور الأفغاني وقطع الصلات مع تنظيم القاعدة – التي، لسبب ما، لم تذكر في تقرير الأمين العام – ومع المنظمات الإرهابية الأخرى. وتقتضي بوضوح رغبة حقيقية في السعي إلى إرساء السلام.

وفي الوقت نفسه، نؤيد المشاركة الفعالة من جانب بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمساعدة الشعب الأفغاني. ومن المهم مواصلة الحفاظ على فعالية نظام جزاءات المجلس، الذي لا يزال أداة هامة في مكافحة الإرهاب، تستهدف تنظيم القاعدة وغيره من المنظمات الإرهابية.

وعلى وجه الخصوص، نود أن نشير إلى أن الطريق نحو تحقيق الاستقرار في البلد يستلزم موقفا موحدا وحيدا فيما بين الأطراف الفاعلة الخارجية الرئيسية. ويتطلب أيضا التركيز بصورة مطلقة على مكافحة تهديد الإرهاب الذي يمزق البلد.

تعتمد تسوية الحالة الأمنية على إيجاد الفرص الاقتصادية للبلد. من مصلحة جميع الأطراف تحقيق الاستقرار في أفغانستان بأسرع ما يمكن، كي تحول الجهود والاستثمارات صوب التنمية الاقتصادية ونحو إقامة تعاون واسع النطاق.

وسيواصل الاتحاد الروسي تطوير جهود التعاون مع أفغانستان الصديقة، على الصعيد الثنائي ومن خلال منظمات التكامل الإقليمي، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون، التي تتمتع فيها أفغانستان بمركز المراقب. روسيا ملتزمة ببناء أفغانستان مستقلة ومزدهرة وحرة ومستقرة.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2015/422)، وإلى الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية، وإلى السفير ظاهر تانين على ملاحظاته هذا الصباح.

وأضم صوتي إلى صوت زميلي الإسباني والزملاء الآخرين في الإعراب عن الإدانة القوية للهجوم الذي وقع هذا الصباح على البرلمان الأفغاني. وقد أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه. لقد كان هجوما وحشيا استهدف المدنيين مرة أخرى في انتهاك للقانون الإنساني الدولي . وأعرب عن عميق تعاطفي مع جميع المتضررين وأسرهم وأصدقائهم. وأود أن أشيد بالاستجابة السريعة والفعالة من جانب قوات الأمن الوطنية الأفغانية.

إن حركة طالبان بهذه الهجمات ستزيد من تنفير الشعب الأفغاني. وقد أثبتت أفغانستان بوضوح التزامها بتحقيق الديمقراطية، حيث خرج ملايين أبناء الشعب الأفغاني بشجاعة للإدلاء بأصواتهم خلال انتخابات السنة الماضية. وستواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب جميع الأطراف التي تسعى إلى تحقيق مستقبل يتسم بمزيد من السلام والرخاء والديمقراطية لأفغانستان.

فبعد عدة سنوات صعبة ورغم هذه الهجمات، بدأت أفغانستان الآن عقد التحول، مع إمساكها بزمام الأمور بالكامل فيما يخص شؤونها الوطنية. ويمضي البلد قدما، ويجري تعيين مجلس الوزراء وحكام المقاطعات. وقد حددت حكومة الوحدة الوطنية رؤية للإصلاح مثيرة للإعجاب في مؤتمر لندن. ويمكن أن يكون لهذه الإصلاحات أثر حقيقي على الحياة اليومية في أفغانستان من خلال تحسين حقوق المواطنين وتعزيز المساءلة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ومن الأهمية بمكان أن تترجم هذه الرؤية الآن إلى إجراءات ترمي إلى معالجة العديد من التحديات في أفغانستان. وينبغي أن تتم التعيينات الحكومية المتبقية سريعا. كما ينبغي أن تنفذ الإصلاحات بسرعة من أجل بناء مستقبل أفضل لجميع الأفغان. والاجتماع المقبل لكبار المسؤولين من المجتمع الدولي وأفغانستان الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ينبغي أن يجري تقييما حول المدى الذي وصل إليه البلد في التصدي للفساد، وتعزيز الاقتصاد، وتحسين حقوق المرأة. كما يشكل ذلك الاجتماع فرصة للتطلع إلى تحقيق التنمية الطويلة الأجل في أفغانستان. ونأمل أن يتفق على إطار عمل مجدد بين المجتمع الدولي والحكومة.

وعلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أن تضطلع بدور حاسم في هذه العملية دعما لإصلاحات الحكومة. كما أن استمرار وجودها في أفغانستان يؤكد على التزام المجتمع الدولي.

ويشكل موسم القتال هذا العام وتكثيف المواجهات المسلحة اختبارا لقدرات قوات الأمن الوطني الأفغانية. وتبين أنها قادرة على مواجهة هذا التحدي. وأود أن أثني على ما تقدمه من حلول وتضحيات من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزام المملكة المتحدة بجعل قوات الأمن الوطنية الأفغانية تتسم بالقوة والاكتفاء الذاتي. ونحن فخورون بدعمنا لأكاديمية ضباط الجيش الوطني الأفغانية، وسنواصل المساهمة بمبلغ قدره ١١٠ مليون دولار كل سنة إلى قوات الأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠١٧ على الأقل.

ومع ذلك، بغض النظر عن قوام قوات الأمن الوطني الأفغانية، لا تزال التسوية السياسية هي أفضل فرصة لإحلال السلام والاستقرار في أفغانستان. ونرحب بالتزام الرئيس غني بعملية السلام وبجهوده الرامية إلى بناء التعاون الإقليمي من أجل تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان.

ويقدم لنا استمرار العنف الذي يتعرض له المدنيون الأبرياء مثالا واضحا على سبب الأهمية الحيوية التي يكتسيها الحل السياسي. وازدياد الإصابات في صفوف المدنيين التي أبرزها تقرير الأمين العام يبعث على القلق. ونأسف للهجمات واسعة النطاق التي شنتها حركة طالبان ضد أهداف مدنية، بمن فيهم مسؤولين حكوميين، ومهنيين قانونيين، وأولئك المشاركين في المناسبات الثقافية. وهناك تناقض صارخ مع بيانات الحركة عن حماية المدنيين. وقد حان الوقت لأن تجلس حركة طالبان إلى مائدة التفاوض من أجل شعب أفغانستان.

وفيما يتعلق بحالة النساء والفتيات في أفغانستان، فإننا نرحب بالتزام الرئيس غني بإدخال تغييرات أساسية ومستدامة من أجل المرأة الأفغانية. وينبغي أن تشمل تلك التغييرات المشاركة في صنع القرار والتمكين الاقتصادي. وعلى الرغم من التزامه، لا تزال النساء والفتيات يواجهن تحديات كبيرة، بما في ذلك العنف ضدهن وضد من يدافع عن حقوقهن. وندين قتل فرخندة مالك زاده بصورة وحشية في آذار/مارس. فقد كانت وفاتها تذكرة مأساوية بحجم التحديات التي تواجهها النساء والفتيات الأفغانيات.

وهناك اثنتان من الخطوات الفورية التي يمكن أن تتخذها حكومة أفغانستان لتحسين حياة النساء والفتيات: الأولى هي التنفيذ الكامل لقانون القضاء على العنف ضد المرأة، حتى يقدم مرتكبو هذه الجرائم الفظيعة إلى العدالة؛ والثانية هي نشر خطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن في وقت قريب. ونأمل أن تضع إطارا واضحا من أجل تحسين حقوق المرأة في جميع أنحاء البلد.

ونحن إذ نسلط الضوء على التحديات، ينبغي ألا يغيب عن بالنا التقدم المحرز. وكما بين زميلي الأفغاني، فإن أفغانستان الآن لديها نساء يدرن وزارات التعليم العالي، وشؤون المرأة، ومكافحة المخدرات، والعمل والشؤون الاجتماعية. وللمرة الثانية في تاريخ أفغانستان، هناك سيدة تشغل منصب محافظ إقليمي، وفي الأسبوع الماضي عينت أول قاضية في المحكمة العليا وأول شرطيات تخرجن من أكاديمية الضباط الوطنية التي تدعمها المملكة المتحدة. كل ذلك كان أمرا لا يمكن تصوره قبل عقد من الزمن. ويجب حماية هذه المكاسب وتعزيزها.

وأود أن أختتم بالتشديد على أنه يجب علينا ألا ننسى أبدا التضحيات التي قدمها الرجال والنساء في أفغانستان والمجتمع الدولي لكي تحقق أفغانستان ما وصلت إليه. فبفضل التزامهم، تحقق الكثير خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية. فمتوسط العمر المتوقع آخذ في الارتفاع. والرعاية الصحية آخذة في التحسن. ويتلقى ملايين الأطفال– وملايين الفتيات على وجه الخصوص– التعليم. ومع ذلك، فبينما يمضي البلد قدما ويتصدى للتحديات التي لا تزال قائمة، أظهر الهجوم

الذي وقع هذا الصباح أننا لا يمكن أن نسمح بتراجع الاهتمام الدولي بأفغانستان. ويجب أن نحافظ على تركيزنا من خلال هذه المناقشات العادية، ومن خلال عمل بعثة الأمم المتحدة.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): أود أنا أيضا أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والسفير ظاهر تانين، الممثل الدائم لجمهورية أفغانستان الإسلامية، على بيانيهما.

ونشارك الآخرين في إدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع اليوم، ونود أن نؤيد تماما مشروع البيان الصحفي الذي قدمه الوفد الإسباني. ويجب أن يكون مجلس الأمن جبهة موحدة بشأن مسألة الإرهاب.

ونرحب بشروع جمهورية أفغانستان الإسلامية في تنفيذ مرحلة جديدة في عمليتها السياسية الرامية إلى التغلب على عدم الاستقرار الناجم عن التدخلات الأجنبية المتعاقبة نهاية القرن الماضي، التي لا تزال آثارها تعرف نفسها.

ونرحب بالالتزام الراسخ من جانب أفغانستان حكومة وشعبا بالتصدي للتحديات التي تواجه البلد بهدف تعزيز السلام والاستقرار. ويعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بقيادة الرئيس أشرف غني، الذي جعل من المصالحة الوطنية هدفا له، تطورا بالغ الإيجابية، حيث إنه سيتيح للبلد تعزيز مؤسساته. وفي هذا الصدد، من المشجع الشروع في حوار مع المتمردين المسلحين من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي لتحقيق السلام.

وسيتطلب تحقيق السلام وتعزيز العملية السياسية مشاركة الشعب الأفغاني - بمن فيه النساء - مشاركة كاملة. ولذلك نرحب بأن الرئيس قد عين أربع سيدات في مناصب عليا داخل الإدارة المركزية. وندعم مشاركة المرأة في صنع القرار في مختلف المجالات الحكومية لمكافحة استبعاد المرأة والعنف المرتكبة ضدها في المجتمع الأفغاني بشكل قاطع.

ويمثل إجراء الانتخابات البرلمانية مسألة معلقة ذات أهمية خاصة في مجال تعزيز الدولة. وفي حين ننتظر الإصلاحات الانتخابية المتفق عليها في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإننا نشجع الحكومة الأفغانية على بذل الجهود اللازمة من أجل إجراء الانتخابات.

ومن أهم التحديات التي تواجه الحكومة الحالية الحالة الاقتصادية التي تشكل تحديات كبيرة نظرا للآثار المدمرة التي خلفتها الحرب. لذلك نحث المجتمع الدولي على تقديم كل المساعدة اللازمة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان.

ونود أن نسلط الضوء على العمل الذي تقوم به البعثة في مجال بناء السلام. ومن الإنجازات الكبيرة التي تحققت الاجتماعات التي عقدت بين المجتمع الأفغاني ومختلف المستويات الحكومية بهدف تعزيز القيادة الشعبية في عملية بناء السلام. ونحن إذ نسلم بإسهاماتها، فإننا نرى أنه ينبغي أن تواصل البعثة عملها بالتنسيق الكامل مع الحكومة.

وتمثل إعادة إدماج المقاتلين السابقين أحد أهم عناصر الجهود الرامية إلى بناء السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي، وهدف يرحب به بلدي ترحيبا حارا.

في ذلك الصدد، ننوه بالجهود التي تبذلها أفغانستان لإعادة إدماج أكثر من ١٠ ٠٠٠ مقاتل سابق في المجتمع، الذين سلموا حوالي ٧ ٠٠٠ قطعة سلاح كانت بحوزتهم. وبالرغم ذلك التقدم، لا يزال التهديد الإرهابي قائما في شكل وجود المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحاولون العودة بأفغانستان إلى وقت سابق وقلوبهم مليئة بالكراهية والتعصب.

ولاتزال الحالة الأمنية هشة، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2015/422). وما زالت الجماعات الإرهابية في آسيا الوسطى تواصل خططها الرامية إلى زعزعة استقرار المنطقة، بما في ذلك أفغانستان. إن وجود الجماعات المنتسبة إلى خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا دليل آخر على الخطر المتزايد الذي يهدد الاستقرار الإقليمي، المتمثل في تقدم الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول. وتشير التقارير إلى زيادة كبيرة في عدد الجماعات المسلحة المتطرفة في مختلف أنحاء البلد نتيجة للعمليات العسكرية في البلدان المجاورة، الأمر الذي يمثل تحديا جديدا للاستقرار في أفغانستان. ونود أن نشدد على أهمية تعاون البلدان المجاورة، بما في ذلك باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، اللتين اضطلعتا بدور حاسم في توفير المأوى للاجئين الأفغان المتضررين من العنف المسلح. ونرحب ببرامج العودة الطوعية للاجئين التي عززتها تلك الحكومات، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ونحن مقتنعون بأن تعزيز القوات المسلحة للبلد أمر ضروري لبناء الدولة حتى تتمكن بفاعلية من مكافحة الجماعات المختلفة المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية العاملة في البلد. ومن الأهمية بمكان استعادة أفغانستان لكافة قدراتها حتى تتناول جميع المسائل بطريقة مستقلة وسيادية.

ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها السلطات الأفغانية في مكافحة آفة المخدرات، بالرغم من حدوث زيادة في زراعة خشخاش الأفيون. والقضاء على تلك الآفة هو أحد المجالات التي شهدت تقدما كبيرا، بالرغم من مقاومة الجماعات المتمردة. ولا تزال زراعة المخدرات والاتجار بها المصدر الرئيسي لتمويل الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية والإجرامية.

إننا نشعر بالقلق إزاء زيادة عدد الهجمات على السكان المدنيين نتيجة للنزاع الداخلي الدائر. لقد ارتفع معدل وفيات الرضع نتيجة للاشتباكات المسلحة، مع ارتفاع عدد الحالات التي تستخدم فيها المتفجرات والألغام الأرضية. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي أن تكون هناك زيادة في المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي للمساعدة على إزالة هذه المتفجرات، التي تسبب كثيرا من الضرر الذي يلحق بالمدنيين، ولا سيما الأطفال.

وفي الختام، نأمل في أن يحل السلام ويتحقق الاستقرار في أفغانستان من خلال عملية سياسية واسعة النطاق وشاملة للجميع. وسيتطلب ذلك الجهود المشتركة للحكومة الأفغانية والشعب الأفغاني، بمساعدة ودعم المجتمع الدولي، بهدف التغلب على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تغذي التطرف والعنف.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، والسفير تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين. ويعرب وفد بلدي عن تقديره لكل الأعمال الهامة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وأسرة الأمم المتحدة في أفغانستان.

تؤيد ليتوانيا البيان الذي سيُدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تواصل أفغانستان المضي في تحولها العصيب نحو السلام والاعتماد على الذات. حالات الوفاة الناجمة عن جهاز منفجر يدوي الصنع في ٢١ حزيران/يونيه لـ ١٦ من المدنيين الذين كانوا عائدين إلى قريتهم في إقليم مارجا بمقاطعة هلمند، ومحاولة مهاجمة البرلمان الأفغاني في وقت سابق اليوم، التي تسببت في جرح ٣١ مدنيا، ما هي إلا القليل من رسائل التذكير الكثيرة التي توضح أن الحالة لا تزال تشكل تحديا على نحو متزايد. وندين بشدة جميع تلك الهجمات. في ظل مواجهة هذه التحديات هائلة، من الضروري أن تواصل الحكومة الأفغانية إبداء تصميمها الراسخ على إنهاء النزاع وتحسين حياة مواطنيها.

ونرحب بالانتهاء من تشكيل مجلس الوزراء، الذي كان حدثا صعبا لكنه ضروري تماما، نظرا لطابع حكومة الوحدة الوطنية. ونشجع القادة الأفغان على إنجاز تعيين الموظفين، بما في ذلك في قطاع العدالة، وعلى مستوى الولايات. وقد أوفى القادة الجدد بوعدهم بتعيين أربع وزيرات. وإضافة إلى ذلك، عين الرئيس غني أول قاضية في المحكمة العليا في أفغانستان. وأنا واثقة من أنها ستكون قيمة كبيرة في عمل الحكومة، وسيكون لها أيضا تأثير حقيقي على تعزيز حقوق المرأة في جميع أنحاء البلد.

من الأهمية بمكان إنشاء حكومة الوحدة لحكومة تخضع للمساءلة وتتسم بالشفافية والفعالية. بعد عقود من الفساد والتعاملات الغامضة، فإن أفغانستان في حاجة ماسة إلى الإصلاحات الجريئة. في ذلك الصدد، فإن برنامج الرئيس غني المعنون ”تحقيق الاعتماد على الذات“، المقدم في العام الماضي في لندن، هو الطريق إلى الأمام. مبادرات الرئيس بشأن استعراض الإيرادات الحكومية والإنفاق، وصياغة خطط العمل التي تغطي ١٠٠ يوم لكل وزارة وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد بالتأكيد هي خطوات في الاتجاه الصحيح. من الأهمية بمكان ألا نفقد الزخم والمثابرة في تنفيذها، لأن تلك الإصلاحات ستعمل على تحسين تقديم الخدمات وزيادة مشاركة المواطنين وتعزيز ثقتهم في الموظفين المنتخبين.

وتجدر الإشارة بشكل منفصل إلى الحاجة إلى إحراز تقدم بشأن الإصلاح الانتخابي. وفي حين أن إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاحات الانتخابية قدم آلية نحو تعزيز نزاهة الانتخابات، فإن اللجنة لم تبدأ عملها بعد. لقد انتهت الولاية الحالية لمجلس النواب في الجمعية الوطنية ومددت، ولكن لا يوجد حتى الآن جدول للانتخابات. يجب معالجة ذلك بصورة عاجلة، إلى جانب تنفيذ البرامج والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. كذلك يجب تعزيز سياسات مكافحة المخدرات، بما في ذلك من خلال إيجاد حوافز للمزارعين للعودة إلى سبل العيش القانونية.

وفي نفس الوقت، يجب معالجة الشواغل الأمنية القائمة، نظرا إلى استمرار انعدام الأمن قد يحبط أي تقدم محرز في مجالات أخرى. وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2015/422) زيادة عدد الخسائر في صفوف المدنيين في الفترة المشمولة بالتقرير زيادة بحوالي الربع مقارنة مع عدد الخسائر في عام ٢٠١٤، واستمرار اتجاه ارتفاع الأرقام القياسي. وتظل الأجهزة المتفجرة المرتجلة السبب الرئيسي الثاني في الخسائر في صفوف المدنيين.

وقد كان هجوم الربيع الذي شنته العناصر المناوئة للحكومة أكثر كثافة من العام السابق، مع زيادة بنسبة ٤٥ في المائة في الاشتباكات المسلحة. وندين استمرار الهجمات التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة، واستهدافها المتعمد للمدنيين، بما في ذلك هجوم حركة الطالبان في ١٣ أيار/مايو على دار ضيافة في كابل وعلى العاملين في النظام القضائي. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، الذي يحظر شن الهجمات على المدنيين. في ذلك الصدد، من الأهمية البالغة بمكان أن تدفع الحكومة قدما بعملية المصالحة والسلام التي تقودها أفغانستان.

وهناك الكثير مما ينبغي القيام به لحماية حقوق المرأة وتوسيع نطاق حصولهن على العدالة. وتقدر التقارير أن ما يصل إلى ٨٧ في المائة من النساء الأفغانيات تعرضن للعنف العائلي مرة واحدة على الأقل. والعنف العائلي، إلى جانب ارتفاع معدل وفيات الأمومة، وانعدام الحقوق الاقتصادية ومحدودية الفرص المتاحة لتحقيق العدالة، يجعل أفغانستان إحدى بلدان العالم الأكثر خطورة على المرأة. آخر تقرير للبعثة بشأن العنف ضد المرأة يبين أن النظام القضائي في أفغانستان يخفق في توفير إمكانية الوصول الكافية للنساء ضحايا العنف.

ونشجع الحكومة الأفغانية على تعزيز سبل الوصول إلى نظام العدالة وزيادة ثقة المرأة في الإجراءات القانونية، التي غالبا ما تحجبها الممارسات الفاسدة.

ويرحب وفد بلدي بأول حوار بشأن حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي وأفغانستان الذي أجري في ١٥ حزيران/يونيه في كابل. ونشجع إجراء المزيد من المناقشات، بروح تعاونية، بشأن السبل الكفيلة بتحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

لا يعتمد مستقبل أفغانستان على الأفغان أنفسهم فحسب، بل على الإجراءات التي تتخذها البلدان المجاورة. وأفغانستان التي تنعم بالسلام والرخاء في مصلحة جميع بلدان المنطقة. وتشيد ليتوانيا بالجهود التي تبذلها الحكومة الرامية إلى تحسين العلاقات الثنائية مع جيرانها، بما في ذلك باكستان، وفي محافل التعاون المتعددة الأطراف، مثل الأنشطة المضطلع بها في إطار عملية قلب آسيا - اسطنبول. وينبغي أن تقابل أي خطوات إيجابية بشأن السلام والاستقرار تتخذها أفغانستان بإجراءات ملموسة تضطلع بها البلدان المجاورة. وأشير إلى بعض الأمثلة العملية، من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ قدمت ليتوانيا التمويل لمشروع إقليمي يشمل أفغانستان وباكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. وأسهمت المبادرة في تطوير نظام متوافق للمراقبة البيطرية في الأربعة بلدان الآسيوية، تمشيا مع المعايير الدولية، والإطار القانوني للاتحاد الأوروبي.

في حزيران/يونيه ٢٠١٥، بعد ١٣ عاماً من المشاركة النشطة في أفغانستان، أنجزت قوات العمليات الخاصة الليتوانية أطول بعثة دولية ليتوانية من دون توقف في الخارج. وكان نجاح البعثة نتيجة للتعاون الفعال بين حكومة أفغانستان وحلفائها. ونتيجة لذلك، اكتسبت قوات الأمن الوطنية الأفغانية الخبرة المفيدة التي تحتاجها لكفالة أمن البلد بنفسها.

وتبقى ليتوانيا مشارِكة في بعثة الدعم الحاسم في أفغانستان بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، وهو أحد الالتزامات الرئيسية للتحالف في عامَي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وستنتهي ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وإذ نأخذ ذلك في الحسبان، يتعين علينا مناقشة مواصلة مشاركة المجتمع الدولي في أفغانستان بعد عام ٢٠١٦. وعلى المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة أفغانستان ودعمها، بينما تواصل بناء مستقبل آمن وعادل. وإننا نرحب بتشكيل لجنة ثلاثية عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢١٠ (٢٠١٥) لإجراء اختبار لدور وهيكلية وأنشطة جميع كيانات الأمم المتحدة في أفغانستان. ونشجِّع جميع المشاركين على المشاركة بنشاط في تلك العملية.

السيد أولوغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنُّون على الإحاطات الإعلامية التي قدَّمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، السيد نيكولاس هايسوم، والسفير تانين.

وتأسف شيلي للاعتداء الذي ارتُكِب اليوم على برلمان أفغانستان، ولاستخدام القوة ضد المدنيين العزل وتُدينهما بشدة. ونودّ أن نذكِّر الجميع بأنه من الأهمية القصوى أن تضمن السلطات حماية المدنيين وتمنع القوات المعادية للحكومة من تقويض الثقة بالحكومة الجديدة والعملية الديمقراطية.

إنَّ بناء أفغانستان العصرية والديمقراطية والمزدهرة سيعتمد إلى حد كبير على نجاح عملية المصالحة في إطار استراتيجية عريضة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تتوخَّى الحصول على التعليم، الرعاية الصحية وفرص العمل لجميع الأفغانيين. ولتحقيق ذلك، من الأساسي أن يستمرّ على نحو متسارع وموحَّد التقدم الذي أحرزته أفغانستان في مجال حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠١. ومن المنطلق نفسه، من المحتَم أن نضمن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات صنع القرارات. وبناءً على ذلك، نحثُّ حكومة أفغانستان على

تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقانون القضاء على العنف ضد المرأة لضمان مساءلة مرتكبي هذا النوع من العنف عن أفعالهم. ويساورنا القلق بشأن الحالة في أفغانستان، ولا سيما الزيادة في وفيات النساء والأطفال الأفغانيين. ونأمل للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أن يتوصَّل سريعاً إلى توافق في الآراء بشأن استنتاجاته، وأنها تُستخدَم لتوفير حماية أفضل للأطفال في أفغانستان.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التطرف المتشدد في أفغانستان، ولأنَّ هناك ما يقارب ٧ ١٨٠ مقاتلاً إرهابياً أجنبياً في ذلك البلد، بحسب تقديرات وزارة الداخلية. وإننا نشجع حكومة أفغانستان والبلدان المجاورة على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بغية إبطاء دخول المقاتلين الإرهابيين الأجانب. والتعاون الإقليمي والدولي أساسي في هذا المجال – ولا سيما في العمليات الهادفة إلى تحسين مراقبة الحدود. وبالمقابل، من الأساسي أن تولي الحكومة الأولوية للتنمية الشاملة، بغية معالجة مظالم المجتمعات المحلية غير المتضررة. ومن الحيوي تنفيذ تدابير وقائية تكافح الخطاب المتطرف والتجنيد من قِبَل الإرهابيين ونودّ أن نؤكد ما قالته الرئيسة ميشيل باشلي للمجلس في كانون الثاني/يناير الماضي:

> ”الإدماج الاجتماعي والتنمية الشاملة شرطان لإحلال السلام. [...] ‹إنَّ قوة القذائف ليست هي التهديد الأكبر للإرهابيين في الأجل الطويل. إنه سياسة إشراك الجميع [...].إنه التعليم، وتوفير الوظائف والفرص الحقيقية.›“ (S/PV.7361، صفحة ٨)

إننا نعتقد أنه من الأساسي تعزيز الحوار، الإدماج وتوافق الآراء بين الأفغانيين، فكلها ضرورية في بناء بلد قادر على الوقوف بمفرده مع مؤسسات ديمقراطية قوية وسيادة القانون. ونودّ أن نؤكد هنا دعمنا للعمل الهامّ لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز قدرات البلد. وختاماً، تدعو شيلي مجدداً المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه لشعب أفغانستان وتعزيز قدراته، بما يمكِّن البلد من التصدي للتحديات الأمنية والإنمائية التي يواجهها.

السيد حمود (الأردن): أشكركم، سيدتي الرئيسة، كما أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، على إحاطته الإعلامية.

تمرُّ أفغانستان بمرحلة مفصلية من تاريخها، وتواجهها تحديات قديمة ومتجددة وجديدة. وهو ما يُحتِّم على المجتمع الدولي العمل على مساعدتها في بناء مستقبل مشرق لأبنائها. فبعد سنوات الحرب الطويلة التي مرَّت بها البلاد، والتي أدَّت إلى تمزيقها وانهيار مؤسساتها، وعلى الرغم من أنَّ هذا البلد قد شغل حيِّزاً واسعاً من انتباه وجهود المجتمع الدولي، وغيَّر للأبد مفاهيم التهديدات للسلم والأمن الدوليين، وطريقة التعامل معها، فإنّ أفغانستان تحتاج إلى وقوف المجتمع الدولي والأمم المتحدة معها، أكثر من أي وقت مضى، وهذا هو الاختبار الحقيقي الذي يواجهنا في أفغانستان.

يعبِّر الأردن عن قلقه للتدهور الحاصل في الأوضاع الأمنية، والذي كان آخره الهجوم الإرهابي على مقرِّ البرلمان الأفغاني في كابول اليوم، وللصعوبات التي تواجهها السلطات الأفغانية في مجال حفظ الأمن والسيطرة الميدانية. لذا، يتحتَّم على المجتمع الدولي بشكل عام، ودول جوار أفغانستان بشكل خاص، الاستمرار في مساندة أفغانستان في حربها ضد الإرهاب، ودعم الجهود الحكومية لتحقيق الاستقرار وبسط سيطرتها على جميع أنحاء البلاد. لذا، نحثُّ الشركاء الدوليين على تكثيف وتعزيز القدرات الأمنية الأفغانية بما يلزم، كما يتحتَّم علينا البدء في المستقبل القريب بالتفكير مليّاً، وبالتشاور مع الحكومة الأفغانية والدول ذات المصلحة المشتركة، حول السبُل المتاحة التي يمكن للمجلس العمل بها لدعم أمن واستقرار أفغانستان.

يرحب الأردن باستكمال تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة، التي نحثُّها على المحافظة على المكتسبات القائمة في أفغانستان، عن طريق ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وإشراك جميع الأطياف الأفغانية، بما فيها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، ضمن العملية السياسية في البلاد، ونأمل أن يكون تشكيل الحكومة الجديدة بداية التحول الإيجابي في المسار السياسي والاقتصادي، وعملية السلام في أفغانستان.

إنَّ تسوية الخلافات بين جميع الأطياف الأفغانية، وصولاً إلى الاستقرار المنشود في أفغانستان بشكل مستدام، لن تتمَّ بدون تحقيق مصالحة وطنية شاملة ونابعة من الأفغانيين أنفسهم، وبقيادة أفغانية، لأنَّ استخدام القوة والعنف من قِبَل الأطراف المختلفة لن يحقق لها أهدافها المنشودة، وهذا بالتأكيد سيُعيق سبُل التوصل إلى سلام شامل في البلاد. ومن هذا المنطلق، نشدد على دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والممثل الخاص للأمين العام، في المساعي الحميدة لدعم عملية السلام والمصالحة، بحسب الولاية المُناطة بهما، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط البنَّاء معهما.

كما ندعو جميع الأطراف المعنية إلى الانخراط البناء في تلك العملية.

ومع إعلان فخامة الرئيس الأفغاني تمديد فترة عمل البرلمان الحالي إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية المقبلة، فإننا ندعو اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي إلى أن تباشر عملها بتحديد أوجه الإصلاح الضرورية وأن تقوم بتنفيذها، تفاديا لأخطاء الماضي ولضمان أن تكون العملية الانتخابية المقبلة متناسقة ومتماشية مع المعايير الدولية. ونأمل أن نرى تقدما محرزا بهذا الصدد خلال جلسة مجلس الأمن المقبلة حول الحالة في أفغانستان. كما نعيد التأكيد على ضرورة الإسراع بوتيرة تنفيذ البرامج الإصلاحية ضمن مجالات مكافحة الفساد واحترام سيادة القانون وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام. أما بخصوص حقوق الفئات المستضعفة والهشة في البلاد، فندعو الحكومة الأفغانية إلى بذل المزيد فيما يتعلق بإجراءات تمكينها وعلى مختلف الأصعدة. كما نؤكد على أهمية أن تكون قضايا حقوق المرأة ضمن أية مناقشات متصلة بالسلام في أفغانستان لتعزيز المكاسب التي تحققت على مدار السنين الماضية.

ويعبر الأردن عن قلقه لما تشهده أفغانستان من استمرار المسار التنازلي لمعدلات النمو الاقتصادي. ويتحتم على الحكومة الأفغانية أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة بدون تباطؤ لتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية ولذلك لكي تكسب ثقة المستثمرين والمانحين الدوليين على السواء، حيث أن أول هذه الاجراءات هو العمل على مكافحة الفساد المستشري في جميع قطاعات الدولة، الأمر الذي حث عليه مرارا الأمم المتحدة والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية. ونأمل أن تتحمل الحكومة الحالية مسؤوليتها تجاه تحقيق هذا الهدف. ونحث مجتمع المانحين ودول المنطقة على الاستمرار في دعمها لجهود التنمية في أفغانستان وإقامة شراكات استثمارية معها.

وختاما، أود أن أثمن جهود بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على الدور الهام الذي تقوم به في شتى المجالات وبكفاءة ضمن هذه الظروف الصعبة التي تمر بها أفغانستان ونحث البعثة على الاستمرار في هذا الدور.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ماليزيا.

انضم إلى أعضاء مجلس الأمن في تقديم الشكر للمثل الخاص للأمين العام، نيكولاس هايسوم، والسفير تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما يود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن تقديره لقيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولموظفي البعثة على مساعدتهم المستمرة لحكومة أفغانستان وشعبها.

وتشجب ماليزيا وتدين الهجوم الشنيع الذي وقع على مبنى البرلمان الأفغاني في وقت سابق اليوم، وأعلنت المسؤولية عنه حركة طالبان. ونعرب عن تعازينا وأعمق تعاطفنا لأسر الضحايا وذويهم. وتود ماليزيا أن تؤكد على أن السبيل الوحيد إلى الأمام هو من خلال المفاوضات السياسية السلمية. وبالرغم من الهجوم، نأمل أن تواصل أفغانستان السير على طريق استكمال تشكيل حكومة للوحدة الوطنية تستند إلى إطار لتقاسم السلطة. واستنادا إلى تجربتنا الخاصة في بناء الدولة من خلال تقاسم السلطة والتحول الاجتماعي، فإننا ندرك تماما أهمية الاحترام المتبادل والإدماج في تلك المسائل.

وتتطلع ماليزيا إلى دعم جميع الأطراف في تنفيذ الخطة التي وضعها رئيس الجمهورية غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. ولذلك، نأمل أن تعبر تلك الجهود عن الالتزام القوي للشعب الأفغاني والحكومة تجاه عقد للتحول بقيادة أفغانية وملكية أفغانية. وتؤكد ماليزيا مجدد على دعمها لجهود الحكومة الأفغانية الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة، ونشعر بالتشجيع إزاء الانخراط الواسع بين رئيس الجمهورية غني ومحاوريه المحليين والإقليميين. كما نرحب بالتقدم المحرز في إجراء الإصلاحات الانتخابية ونحث الحكومة على أن تبقى مثابرة في تحقيق تلك الإصلاحات وغيرها.

ونرى أن استمرار الجو الإيجابي في المنطقة أصبح حفازا للمزيد من الخطاب المنفتح والبناء، ونناشد جميع الأطراف مواصلة دعم تلك العملية الحيوية. وعلى أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنطقة أن يكثفوا جهودهم لدعم أفغانستان ومساعدتها، بما في ذلك من خلال إقامة المزيد من الحوارات الموضوعية في محافل التعاون الإقليمية والمتعددة الأطراف مثل عملية قلب آسيا/اسطنبول.

وفي حين تشعر ماليزيا بالتشجيع إزاء التقدم الكبير المحرز على الجبهة السياسية، فإنها تشير إلى أن الحالة الأمنية لا تزال محفوفة بالمخاطر، على نحو ما شهدنا اليوم. وتشارك ماليزيا أعضاء المجلس الآخرين الإعراب عن القلق من العدد الكبير للخسائر بين المدنيين في التزاع المسلح، كما ندين بشدة الاستهداف المتعمد للمدنيين. ومن دواعي الاستياء العميق أن الأطفال الأفغان لا يزالون يتحملون وطأة التزاع العنيف في البلد، إما من خلال محاصرتهم في مرمى النيران او من خلال محاصرتهم في الهجمات بالأجهزة المتفجرة المرتجلة أو التعرض لخطر التماس مع مخلفات الحرب من المتفجرات. ونناشد جميع الأطراف التي تخوض اشتباكات برية الامتثال للقانون الدولي الإنساني والالتزام بحماية المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، يحيط وفد بلدي علما بتقرير الحكومة الأفغانية المرحلي عن امتثالها لخطة العمل التي اعتمدتها عملا بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والتزاع المسلح.

كما نشعر بالقلق من العدد الكبير من المقاتلين الأجانب الموجودين في أفغانستان، بمن فهم المرتبطون بالجماعات الإرهابية. ويشير وفد بلدي أيضا إلى أن ذلك الوجود ما انفك يشكل مصدر قلق كبير لبلدان المنطقة، لا سيما في آسيا الوسطى. ومع أنه ربما لا تكون هناك أدلة دامغة لإثبات عمل جماعات إرهابية ومتطرفة معينة في أفغانستان، ينبغي ألا يمنعنا ذلك من معالجة الأسباب الجذرية لدعم تلك الجماعات.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أنه ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبقية المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم والتشجيع والمساعدة لأفغانستان من خلال جهود التعمير والتنمية الرامية إلى إعادة بناء البلد. وماليزيا، بوصفها أحد أصدقاء أفغانستان وشركائها، لا تزال ملتزمة بدعم الحكومة الأفغانية في جهودها لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن إدانتنا القوية للهجوم الإرهابي الذي وقع صباح هذا اليوم على البرلمان الأفغاني وعن تضامننا مع شعب أفغانستان وحكومتها في هذا الوقت. سيدتي الرئيسة، نشكر وفد بلدكم على تنظيم هذه المناقشة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الحالة في أفغانستان (S/2015/422)، وممثله الخاص نيكولاس هايسوم، والسفير ظاهر تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين صباح هذا اليوم.

لقد قام رئيس جمهورية أفغانستان الإسلامية، فخامة السيد محمد أشرف غني، بزيارة رسمية إلى الهند في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل. وأدت تلك الزيارة إلى زيادة ترسيخ العلاقات التاريخية والثقافية والجغرافية القديمة بين الهند وأفغانستان. وأقر زعماء بلدينا بأن تلك العلاقات توفر اليوم أساسا قويا لشراكتنا الاستراتيجية، التي صاغت بدورها تصور بلدينا المشترك للتحديات والمصالح المشتركة. وأكد رئيس وزراء الهند مودي لرئيس جمهورية أفغانستان على التزام الهند بدعم العمليات الانتقالية الهامة - السياسية والاقتصادية والأمنية - المستمرة في أفغانستان خلال العقد ٢٠١٥-٢٠٢٤ وما بعده.

ومع ذلك، أود أن أعرب عن قلقنا من الحالة الأمنية في أفغانستان، على نحو ما يبينه أحدث تقرير للأمين العام، والذي يشير إلى أن عدد الاشتباكات المسلحة ازداد بنسبة ٤٥ في المائة منذ عام ٢٠١٤.

يسلط التقرير الضوء أيضا على تركز ٧١ في المئة من أعمال العنف في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية من البلد. وتلك الإحصائيات مصدر قلق للهند وللمجتمع الدولي. إنها تعزز بالتحديد رأينا بأن الإرهاب، وليس الخلافات القبلية أو المشاحنات العرقية، هو المصدر الرئيسي لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في أفغانستان. وتحدث طفرة العنف تلك، في وقت تمر فيه أفغانستان بمرحلة انتقالية سياسية وتاريخية حساسة، تحت قيادة الرئيس أشرف غني، والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله. وبالنظر إلى المرحلة الحاسمة التي تمر بها عملية الانتقال السياسي، وتدهور الحالة الأمنية، فإننا نرى أن هناك مبررات قوية لنظر المجتمع الدولي من جديد في الطريقة التي يجري من خلالها خفض الوجود العسكري الدولي في أفغانستان.

وأحطنا علما أيضا بقلق بإشارة الأمين العام إلى تقديرات وزارة الداخلية الأفغانية بأن ما يناهز ٧٢٠٠ مقاتل ممن يسمون بالمقاتلين الأجانب موجودون الآن في أفغانستان. ومن الواضح أنهم ما كانوا ليتمكنوا من دخول أفغانستان والاستمرار في دعم الهجمات الإرهابية، من دون دعم يأتيهم من خارج حدود البلد. وقد اتخذ الرئيس غني خطوات استثنائية لإطلاق عملية المصالحة لإحلال السلام في بلده. وللأسف، رفضت هذه الجهود حركة طالبان وأنصارها مرارا وتكرارا.

إن الهند ستواصل دعم عملية يقودها الأفغان ويتولون زمامها بشكل حقيقي، في إطار الدستور الأفغاني والخطوط الحمراء المقبولة دوليا.

كما أود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي نوليها لتعزيز ارتباط الاقتصاد الأفغاني بأسواق المنطقة. والموقع الفريد لأفغانستان يجعل منها جسرا بريا طبيعيا للربط فيما بين المناطق التي تنمو بسرعة في جنوب آسيا وما وراءها. وقد اتخذت الهند خطوات للمساعدة في إنجاز تحقيق هذا الربط. وقد أظهرنا رغبتنا في الانضمام إلى اتفاق موسع للتجارة والعبور بين باكستان وأفغانستان وطاجيكستان، ونحن نعمل مع الحكومة الإيرانية لنرى كيف يمكن استخدام ميناء شاباهار في إيران لإتاحة سبيل آخر لأفغانستان للوصول إلى طريق بحري. وقد أتحنا بشكل أحادي لأفغانستان الوصول إلى مرافق التفتيش

المتكاملة في نقطتي الحدود عطاري وواجاه – عطاري، على الحدود الدولية بين الهند وباكستان.

وأخيرا، يجب على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الاستمرار في الاضطلاع بدور ريادي في تشكيل وتنسيق جهود المجتمع الدولي الرامية لدعم التحول السياسي والاقتصادي في أفغانستان. ونحن على استعداد للمشاركة في تلك العملية، ونتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات بشأن الأنشطة المستمرة للبعثة في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

إن أفغانستان تواجه اليوم فرصا وتحديات. وطريقها إلى عقد التحول تواجهه تحديات على جميع الجبهات، حيث يتعين عليها معالجة مسألة انعدام الأمن، وهشاشة الاقتصاد، والاقتصاد غير المشروع، على سبيل المثال لا الحصر. ويشجعنا الانتهاء من تشكيل الحكومة، كما نرحب بتعيين أول امرأة في المحكمة العليا في البلد. كل ذلك يمثل بداية طيبة. لكن يتعين القيام بالمزيد، وبينما تواصل أفغانستان مواجهة العديد من التحديات، يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في الوقوف إلى جانبها. كما تضطلع البعثة بدور حاسم في هذا الصدد. إن عملها، الذي يتماشى مع الأولويات التي حددتها الحكومة الأفغانية، هو محل تقدير. ولدى كل واحد منا مصلحة حيوية في استقرار أفغانستان، وعلينا جميعا الإسهام في تحقيق هذه الغاية.

كما يلاحظ التقرير الأخير للأمين العام (S/2015/422)، فقد سلكنا خلال الربع الأخير مسارا إيجابيا لتعاون أقوى بين أفغانستان وباكستان. حيث زار رئيس وزراء بلدي الشهر الماضي، كابول للمرة الثانية، وهي أول زيارة منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. واتفق الزعيمان على استمرار استرشاد علاقاتنا الثنائية بثلاثة مبادئ أساسية، يتمثل أولها في الالتزام بسياسة عدم التدخل. وثانيها في ضمان عدم استخدام أراضي كل منا ضد الآخر؛ وثالثها في رؤية معاملة أعداء أفغانستان كأعداء لباكستان، والعكس صحيح. كما اتفق الزعيمان على توسيع التجارة وتعميق التعاون الإقليمي، اللذين نأمل في أن يبشرا بعهد جديد من السلام والتنمية في منطقتنا، وستفيد تلك الحالة جميع الأطراف.

ولدى باكستان مصلحة كبيرة في استقرار أفغانستان وإحلال السلام فيها. ولا يزال الإرهاب يشكل تحديا لبلداننا والمنطقة بأكملها على حد سواء. وقد نددنا بشدة بتزايد أعمال العنف مؤخرا في أفغانستان وسقوط ضحايا، كنتيجة قاتمة لتلك الأعمال. ولا شيء يبرر قتل الأبرياء، والهجوم الوحشي صباح اليوم على البرلمان الأفغاني أو كما رأينا الأسبوع الماضي، تدمير المستشفيات. ونحن ملتزمون بمحاربة هذا التهديد معا، وزيادة تعاوننا في المجالين العسكري والأمني مع كابول. ومن جانبنا، فقد أنهينا للتو عامنا الأول الناجح، لعملياتنا العسكرية لمكافحة الإرهابيين والمسلحين في شمال وزيرستان. ونحن ملتزمون بالقضاء على جميع الإرهابيين، دون تمييز. واسمحوا لي أن أوضح بأننا سنقتلع جذور الإرهاب دون هوادة، أيا كان رعاته من الداخل أو الخارج. وسيتم التصدي بقوة، لأي محاولة لزعزعة استقرار أجزاء من بلدنا أو المس بسلامته الإقليمية.

بوسع باكستان وستقوم بدور بناء في مجال تعزيز السلام والأمن في أفغانستان. ويمكن تحقيق ذلك بشكل أفضل، من خلال عملية مصالحة وطنية يقوم بها ويقودها الأفغان. ونرحب بالخطوات الأولى التي اتخذت في الشهور الأخيرة لدفع عملية

المصالحة قدما، ونأمل أن تؤدي إلى إجراء محادثات مباشرة، فضلا عن التقليل من وتيرة العنف. وستبذل باكستان كل جهد ممكن لتشجيع هذه العملية. ويتطلب النجاح تنازلات متبادلة وقبل كل شيء، تريثا استراتيجيا.

إن إحلال السلام الدائم في أفغانستان سيؤدي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، الذي يمثل حجر الزاوية في قلب عملية آسيا. وبوصف باكستان رئيسا مشاركا لهذه العملية، فقد استضافت اجتماعا لكبار المسؤولين فيها، في إسلام أباد خلال شهر أيار/مايو، وأتاحت فرصة لإجراء مناقشة متعمقة لمجموعة من القضايا، بما في ذلك مشاريع عبر إقليمية مثل خط أنابيب الغاز الذي يمر عبر تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان.

ويشير تقرير الأمين العام إلى زيادة في العودة الطوعية للاجئين الأفغان من باكستان وإيران. ومع ذلك، لا تزال باكستان أحد أكثر بلدين في العالم استقبالا للاجئين. ونرحب بالتزام الحكومة الأفغانية بعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، ونأمل أن تواصل البعثة تقديم مساعدتها في هذا الصدد. وقد أكد رئيس وزراء بلدي للرئيس غني بأنه لن يتم ترحيل اللاجئين الأفغان بالقوة.

وأشار تقرير الأمين العام أيضا إلى أن المواد الأفيونية لا تزال تمثل ما يعادل ١٣ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان. وبينما نرحب بالجهود التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون الأفغانية لمواجهة هذا التهديد، المطلوب القيام بعمل أكثر تركيزا، بدعم دولي.

أخيرا، تتجاوز الروابط بين أفغانستان وباكستان حدود الزمان والمكان. ومصيرنا واحد. وكما قال رئيس وزرائنا نواز شريف في كابول ”لقد وقفنا جنبا إلى جنب في كل شدة ومحنة“ واجهها شعب أفغانستان. لذلك، أود أن أؤكد لأفغانستان استمرار عزمنا على دعمها، ومساعدة الشعب الأفغاني بأي طريقة ممكنة على تحقيق أهداف عقد التحول، وإحلال سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): إننا نؤيد البيان الذي سيجري إلقاؤه في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وخاصة تأكيده الحاجة إلى إصلاح النظام الانتخابي في أفغانستان، الذي يعد أمرا أساسيا للمزيد من المشاركة السياسية في البلد وتقوية المجتمع مدني. بالإضافة إلى ذلك، أود أن أدلي ببعض الملاحظات.

أولا وقبل كل شيء، نحن ندين بشدة بطبيعة الحال، الهجوم على البرلمان في كابول، الذي هو بمثابة هجوم على الديمقراطية. ويجب أن يكون دعمنا قويا لأولئك الذين يقومون ببناء أفغانستان ديمقراطية وسلمية.

وأود أن أشكر نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام، وموظفيه، على إحاطته الإعلامية وعلى العمل الذي يقومون به في الميدان؛ كما أشكر السفير تانين على ملاحظاته. وتحيط السويد علما بوجه خاص بالآثار المروعة للصراع على السكان المدنيين، التي أبرزها بيان كل واحد منهما. والتزايد المستمر في عدد الضحايا من المدنيين، أمر مؤسف ويبعث على القلق.

قيل مرات عدة من قبل، خصوصا في هذه القاعة، أن هذا العام هو عام حاسم بالنسبة لأفغانستان والشعب الأفغاني. كما أنه عام حاسم أيضا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وتقليص وجود قوات الأمن الدولية في البلد والاستعراض القادم لولاية بعثة الأمم المتحدة يتيح لنا فرصة فريدة لتعزيز وجودها في الميادين التي يمكن أن يكون لها أكبر الأثر في

السنوات المقبلة، بما في ذلك ضمان التواصل الجغرافي الواسع مع أفغانستان وبدء عملية سلام مجدية وناجحة.

ودعمنا للبعثة لا يزال قوياً. ونود أن نعرب عن امتناننا للنساء والرجال الذين يعملون في البعثة في كابل وفي الولايات النائية في أفغانستان. ولا نغالي في التأكيد على أهمية الوجود الطموح للمجتمع الدولي، ولا سيما في المناطق النائية من البلد. فالوضع يقتضي أن يتكلم المجتمع الدولي ويعمل كفريق واحد. والتعاون والتنسيق بشكل متعدد الأطراف وفعال في إطار الأمم المتحدة يظل أمراً بالغ الأهمية.

إن موجة الاعتداءات المشينة الأخيرة على العاملين في مجال الإغاثة في أفغانستان هو أمر مفزع. ونشهد حالياً تقلص حيز العمل الإنساني على نطاق واسع ومدمر، حيث يُمنع عمال الإغاثة من تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية أو السعي إلى إيجاد حلول مستدامة للشعب الأفغاني. وبغية وقف ذلك الاتجاه والحيلولة دون أن تكون له عواقب شديدة وطويلة الأجل ووضع حد للعنف الوحشي والأخرق، لا بد من استعادة إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية وضمان سلامة عمال الإغاثة.

ولا يمكن حل النزاع إلا من خلال الحوار السلمي والمجدي. ويجب التخطيط لعملية السلام وتنفيذها بعناية. ولا مجال للمساومة على المبادئ والحقوق والحريات التي سبق الاتفاق عليها والمكرسة في الدستور الأفغاني. وعملية السلام الناجحة يجب أن تكون شاملة للجميع وممثلة لهم. وإقصاء قطاعات من الشعب الأفغاني، كالنساء، من المشاركة قد يقوض أسس أي مجتمع سلمي. وبالتالي، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإلى استمرار الحكومة الأفغانية في متابعة وضمان تمتع المرأة الكامل بحقوق الإنسان. وعملية السلام الشاملة الجميع والهادفة ينبغي أن تكون تحويلية الطابع بتمكين الأفغان من الإيمان بأفغانستان التي يمكنها أن تلبي تطلعاهم المشروعة بالكامل من أجل حياة أكثر ازدهاراً وأمناً.

في عام ٢٠٠١، اتحد العالم بصورة فريدة حول فكرة بناء مستقبل مستقر لأفغانستان. وفي غضون الأعوام الأربعة عشر التي أعقبت ذلك، أصبح العالم أكثر جموحاً في نواح كثيرة. فهناك مزيد من النزاعات التي تستدعي انتباه المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى. وبالرغم من أن الكثير قد تحقق في أفغانستان، لا يزال هناك الكثير من العمل. ولذلك، من المهم أن نؤكد مجدداً دعمنا لأفغانستان وأن نفي بالتزاماتنا. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكون هناك إصلاحات وتقدم ملموس في البلد. وقد تم الاتفاق بالفعل على خارطة الطريق للمضي قدماً، وعلى الأخص في إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة وورقة الإصلاح التي أعدها الحكومة الأفغانية بعنوان ''تحقيق الاعتماد على الذات''.

ودعم السويد لأفغانستان كبير وطويل الأجل، فقد بدأ منذ عدة عقود وسيستمر من خلال التزامنا بتقديم ١,٢ بليون دولار خلال عقد التحول. ويمكن لحكومة وشعب أفغانستان الاعتماد على دعمنا المستمر في هذا الوقت العصيب، وقت إجراء الإصلاحات والوفاء بالالتزامات المقطوعة وتحقيق الاعتماد على الذات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد توماس ماير – هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلاً عن أوكرانيا وأرمينيا.

أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الوافي (S/2015/422)، والممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أؤكد للسيد هايسوم على دعمنا القوي والدائم لمهمته الهامة، وأشكر السفير تانين على بيانه.

في البداية، أود أن أكرر إدانتنا الشديدة للهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع اليوم في كابل. ونقدم تعازينا القلبية لحكومة وشعب أفغانستان وأسر الضحايا. كما أود التأكيد مجدداً على دعم الاتحاد الأوروبي الكامل للدور المستمر الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وجميع وكالات الأمم المتحدة في دعم الشعب الأفغاني وتنسيق المساعدة من المجتمع الدولي. ودور الأمم المتحدة في مساعدة حكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ أولوياتها لا يزال في غاية الأهمية، وليس أقلها من خلال ضمان تمكن الأفغان في جميع أنحاء البلد من الاستفادة من برامج الحكومة والمساعدة الدولية.

ويبرز تقرير الأمين العام استمرار الاستخفاف الفج لطالبان وغيرها من الجماعات المتمردة بأرواح الأفغان، والأحداث المأساوية التي وقعت اليوم هي أحدث الأمثلة المروعة لذلك. وبالرغم من المظاهر الجوفاء بعكس ذلك، ما زال المتمردون يخططون ويستهدفون بهجماتهم المدنيين الأفغان. وأدت تلك الهجمات، للأسف، إلى سقوط أعداد قياسية من المدنيين الأفغان قتلى. وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم إطلاق عملية سلام يقودها ويملكها الأفغان. ولكن يجب أن يفضي السلام إلى وقف العنف، فضلاً عن إنهاء أي علاقة بالإرهاب، والأهم، احترام حقوق الأفغان المكرسة في الدستور، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

ورؤية الإصلاح التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية في ورقتها بعنوان ''تحقيق الاعتماد على الذات'' التي قدمتها في مؤتمر لندن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تقدم برنامجاً شاملاً يسر الاتحاد الأوروبي تأييده ودعمه. والاتحاد يرحب بقرب اكتمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، التي يجب الآن أن تضع على وجه السرعة خطة للأولويات لإجراء الإصلاحات الهامة التي تحتاج أفغانستان إليها من أجل تعزيز التقدم المحرز حتى الآن وتهيئة أساس لتحقيق المكاسب في المستقبل. ويتعين على الحكومة، خصوصاً، أن تنظر في اتخاذ تدابير فورية يمكن أن تزيد الثقة الاقتصادية، وتولد الدخل وتمكن اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي من الشروع في عملها لدراسة كيفية إصلاح النظام الانتخابي الحالي. وتلك التدابير حيوية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تحتاج إليه أفغانستان من أجل إحراز تقدم في معالجة القضايا المجتمعية التي طال أمدها، وتشمل انتشار الفساد والتهديدات التي تشكلها المخدرات والجريمة المنظمة، وغياب سيادة القانون، كما يتضح من الاختلال الوظيفي لنظام العدالة، ووصمة العار المستمرة متمثلةً في سوء معاملة النساء والأطفال.

ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى أن تكون تلك القضايا أساساً لتنشيط إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، الذي التزمت به الحكومة والمجتمع الدولي في مؤتمر لندن. والاجتماع القادم لكبار المسؤولين في كابل سيوفر فرصة سانحة للحكومة لإثبات وتحديد أولويات الرؤية التي قدمها الرئيس غني أحمد زاي في لندن، وإعداد برنامج محدد للإصلاح يحدد وفق إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة بعد تنشيطه، بحيث يمكن لجميع الأفغان التعرف عليه. وهذا الإطار يمكن أن يكون أساساً لمستويات استثنائية من المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. والاتحاد الأوروبي يشجع أفغانستان على مواصلة المشاركة الفعالة مع شركائها الإقليميين كما تجلت خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لأن التعاون الإقليمي هو محرك الاستقرار والازدهار لا بالنسبة لأفغانستان فحسب ولكن أيضا بالنسبة للمنطقة برمتها.

ختاماً، فإن التطلعات المشروعة للأفغان إلى مزيد من الازدهار والاستقرار في أفغانستان لا يمكن أن تترك لأهواء الجماعات المتمردة. وسيعمل الاتحاد الأوروبي مع حكومة الوحدة الوطنية ويدعمها في وضع برنامج إصلاح يعالج القضايا الحرجة التي ما زالت تحول دون إحراز تقدم في أفغانستان. وما زال هذا الوضع يقتضي استمرار الأمم المتحدة في القيام بدورها البالغ الأهمية في دعم خطط الحكومة، وإنني أؤكد دعم الاتحاد الأوروبي المستمر لدور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لماليزيا لعقد هذه الجلسة الهامة. كما أعرب عن خالص تقديري للممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونحن ممتنون له ولفريقه المتفاني لعملهما الجدير بالثناء في ظل ظروف صعبة. وأود أيضا أن أشكر السفير ظاهر تانين، ممثل أفغانستان، على بيانه.

إننا ندين بشدة الهجوم على البرلمان الأفغاني الذي وقع صباح اليوم. ونكرر تضامننا مع شعب أفغانستان، ونتقدم بأحر التعازي لضحايا تلك الجريمة وأسرهم.

وقد أدركنا حين شارك عشرات الملايين من الرجال والنساء الأفغان في الاقتراع في العام الماضي، أن سير أفغانستان على طريق الاعتماد على الذات سيوفر لها فرصا هامة في ذات الوقت الذي تواجه فيه تحديات كبيرة. وإذ نقترب من الذكرى نصف السنوية لبدء عقد التحول في أفغانستان فإننا نرى المؤشرات على كليهما.

لقد أوشك اكتمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وهي ما تزال تواصل تعزيز الروابط الاقتصادية والسياسية مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ومن الناحية الأخرى، ما زال النمو الاقتصادي ضعيفا. ونشهد أيضا زيادة مثيرة للقلق في أعمال العنف التي أودت بحياة عدد قياسي من المدنيين. وهناك ضرورة إلى وجود قيادة سياسية قوية وشاملة للتغلب على هذه التحديات الأمنية وتمهيد السبيل لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

وفي ظل هذا الوضع، فإننا نشعر بالقلق من عدم بدء عملية الإصلاح الانتخابي. وعلاوة على ذلك، فإن ما يثير القلق أيضا أن الجدول الزمني للانتخابات البرلمانية المقرر عقدها قبل ٢١ أيار/مايو وفقا للدستور الأفغاني، لم يحدد بعد.

وإذ ندرك أن التيقن السياسي يمثّل أساسا لتحقيق الأمن والنمو الاقتصادي، فإننا ندعو إلى تنفيذ الإصلاحات الانتخابية وعقد الانتخابات البرلمانية في وقت مبكر. وبالمثل، نتطلع إلى أن تعجّل الحكومة التي يرأسها، الرئيس أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله، عملية الإصلاح وتتصدى للتحديات العاجلة، بما في ذلك ما يتعلق بالفساد وفي مجالي الأمن والاقتصاد. وإذ تواصل أفغانستان العمل لأجل تحقيق السلام والرخاء والاعتماد على الذات، فإننا نرى أن المسائل التالية تكتسي أهمية مستمرة: تعزيز الحكم الرشيد، والمضي قدما بالمصالحة السياسية، وتوطيد أسس بناء الاقتصاد المستدام.

أولا، في حين تتخذ أفغانستان أولى خطواتها نحو الاعتماد على الذات، فإننا نرى أن قدرات الحكومة وعزمها قد أصبحا على المحك. وعليه، نرحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان لأجل تعزيز الحوكمة. ونشير على وجه الخصوص في ذلك الصدد إلى مكافحة الفساد الذي يشمل القضاء والحكومات المحلية. وكما لاحظت الحكومة الأفغانية بحق، فإننا الفساد يزيد تكلفة التنمية ويلحق الضرر بمصداقيتها في نظر شعبها.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الأمنية والارتفاع القياسي في عدد الخسائر في صفوف المدنيين في الميدان، بما في ذلك في ولايتي قندز وبدخشان الشماليتين. وبالمثل، نلاحظ مع الشعور بالقلق، وجود مقاتلين أجانب في البلد. ومع ذلك، ما زلنا على ثقة بأن سلطات إنفاذ القانون وقوات الأمن في أفغانستان قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة. تحقيقا لتلك الغاية، ستواصل اليابان تقديم المساعدة إلى أفغانستان بهدف تمكينها من تعزيز قدراتها على إنفاذ القانون. ويتم ذلك بصورة أساسية عن طريق الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان الذي تبرعت له اليابان حتى الآن بما يربو على بليون دولار. وبفضل تلك المساعدة التي نقدمها، تمكنت أفغانستان من مضاعفة حجم قوة شرطتها خلال أربع سنوات. علاوة على ذلك، وعلما منها بأن إنفاذ القانون بطريقة فعالة إنما يتوقف على قدرة الأفراد وتفانيهم، تقدّم اليابان المساعدة في بناء القدرات في مجالات متنوعة من بينها محو الأمية والتدريب القانوني. وعلى سبيل المثال، تقدم اليابان في الوقت الحالي، بالتعاون مع تركيا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، المساعدة لتدريب ٣٢٥ من الشرطيات في تركيا، نظرا لأهمية حماية حقوق المرأة.

ثانيا، إن المصالحة السياسية جزء لا يتجزأ من تحقيق الاستقرار في أفغانستان في الأجل الطويل. ونرحب في ذلك الصدد، بتعاون الحكومة مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في تعزيز المصالحة. وعلاوة على ذلك، نرحب بتيسير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لعملية حوار بقيادة المجتمع المدني تحقيقا لتلك الغاية. وتدعم اليابان من جانبها عملية إعادة الإدماج السلمي للمقاتلين السابقين في المجتمع الأفغاني. وبوصفها من أكبر المساهمين في البرنامج الأفغاني لتحقيق السلام وإعادة الإدماج وغيره من الجهود الأخرى، فقد ساهمت اليابان في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين وفي حل ٧٣٧ جماعة مسلحة، فضلا عن جمع ٢٧٦ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة. وتتطلع اليابان إلى إحراز مزيد من التقدم وتوطيد المسار الديمقراطي في أفغانستان نحو السلام والازدهار.

ثالثا، إن إتاحة الفرص الاقتصادية وتحقيق النمو تطلعان مشروعان لجميع الأفغان. وعليه، فإننا نشعر بالقلق إزاء التباطؤ الاقتصادي الذي يعزى من بين عوامل أخرى إلى عدم التيقن السياسي والأمني. ومع ذلك، فإن قاطرات تحقيق النمو الطويل الأجل، لا سيما رأس المال البشري ووسائل التواصل الاقتصادي، ما تزال مشجعة. ومن خلال المساعدة المقدمة من اليابان والمجتمع الدولي، ارتفع عدد تلاميذ المدارس إلى تسعة أضعاف ليبلغ ٩,٢ ملايين تلميذ على مدى ١٢ عاما. وفيما يتعلق بوسائل التواصل الاقتصادي، فقد ساعدنا في إنشاء طرق رئيسية جديدة بطول يزيد على ٧٠٠ كيلومتر في جميع أنحاء البلد. كما زادت حركة المسافرين بنسبة ١٥٠ في المائة في مطار كابل الدولي الذي أعيد تأهيله بمساعدة من اليابان في غضون خمس سنوات. وإلى جانب ذلك، وافقت اليابان مؤخرا في ٢ حزيران/يونيه على صرف مبلغ ٢٥ مليون دولار في صورة أرصدة مقابلة لمساعدة الحكومة الأفغانية في إبرام عقد في إدارة المجال الجوي المدني. وفضلا عن ذلك، تعمل اليابان أيضا، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، من بين جهات أخرى، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي الذي يمثّل أكبر مصدر للعمالة في البلد. وفي سبيل تحقيق الحد الأقصى للإمكانات الاقتصادية لأفغانستان، فإننا نتطلع إلى تنفيذ الحكومة برنامجها الإصلاحي المعنون ”تحقيق الاعتماد على الذات“ لمعالجة أوجه الضعف المالي وتحسين الأمن والاستقرار السياسي.

ختاما، ستواصل اليابان والمجتمع الدولي تقديم الدعم إلى أفغانستان وهي تتغلب على التحديات الرئيسية التي تواجهها

وتواصل توطيد المقومات اللازمة لتحقيق الاعتماد على الذات. ونعرب عن ترحيبنا وإشادتنا بإنشاء اللجنة الثلاثية بمشاركة البلدان المانحة بغية دراسة دور جميع كيانات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان، فضلا عن دراسة هياكل تلك الكيانات وأنشطتها. وبصرف النظر عن الشكل، تود اليابان أن تؤكد مجددا عزمها على التضامن القوي مع الشعب الأفغاني، والتزامها الثابت بمساعدة ذلك البلد في مساره نحو تحقيق السلام والرخاء والاعتماد على الذات في إطار مبدأ المساءلة المتبادلة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد إلر (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن الإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الشنيع على البرلمان الأفغاني اليوم. ونعرب عن مشاعر تضامننا مع حكومة وشعب أفغانستان، ونشدد مرة أخرى على مساندة تركيا لأفغانستان في كفاحها ضد الإرهاب.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2015/422)، وممثله الخاص، السيد نيكولاس هايسوم، والسفير ظاهر تانين على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ونرحب باكتمال تشكيل مجلس الوزراء في أفغانستان، ونعرب مرة أخرى عن تمنياتنا لحكومة الوحدة الوطنية بالنجاح. لقد أحرزت أفغانستان تقدما كبيرا في جميع المجالات على مدى الـ ١٣ عاما الأخيرة. ولأجل الحفاظ على تلك الإنجازات ومواصلة البناء عليها، فإن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى أفغانستان، ولا سيما خلال عقد التحول. ونرى أنه لا ينبغي أن يستند انسحاب الوجود الدولي من أفغانستان على أساس جدول زمني، وإنما على على أساس الأوضاع القائمة.

وتدعم تركيا تماما الحكومة الأفغانية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في البلد. وتكتسي عملية السلام والمصالحة أهمية بالغة لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين هناك. ونأمل أن تسفر جهود السلام والمصالحة التي يقودها ويمسك بزمامها الأفغان عن نتائج إيجابية.

وتلتزم تركيا التزاما طويل الأجل تجاه أفغانستان. وما زلنا نقدم مساهمات شاملة إلى البلد على الصعيد الثنائي وعبر الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي على حد سواء.

وفي مجال الأمن، تولت تركيا مسؤولية دولة إطارية عن منطقة كابل في إطار بعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وعلاوة على ذلك، فإنه اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير، تحملنا مسؤولية الإدارة والمسؤوليات الأمنية بمطار كابل الدولي لمدة سنتين.

وقد أكدنا تعهدنا بتقديم مبلغ قدره ٦٠ مليون دولار إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، وقد وضعنا بالفعل التزام السنة الأولى موضع التنفيذ. وقد دربت القوات المسلحة التركية حوالي ٥٠٠ ١٧ فرد من أفراد الجيش الوطني الأفغاني منذ عام ٢٠٠١. وفضلا على ذلك، تم حتى الآن تدريب ما مجموعه ٩٥٦ ١ طالبا من طلاب الشرطة الأفغانية في أربعة برامج تدريب مدتها ستة أشهر، وتدريب ٤٩٤ شرطية أفغانية في برامج مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ما مجموعه ٣٧٤ ١ طالبا من طلاب الشرطة الأفغانية في مركز تابع لفريق ورداك لإعادة إعمار المقاطعات، إلى أن توقف عن العمل. كما نظمت تركيا ٨٢ برنامجا للتدريب المتخصص لموظفي إنفاذ القانون الأفغان بشأن مختلف مواضيع إنفاذ القانون، بما فيها مكافحة المخدرات، وتعتزم مواصلة القيام بذلك.

ويعد برنامجنا لتقديم المساعدة الإنمائية للشعب الأفغاني البرنامج الأكثر شمولا من البرامج الموجهة إلى بلد آخر في

تاريخ تركيا. وقد أنجزت تركيا من خلاله حوالي ٨٠٠ مشروع في أفغانستان، تبلغ قيمتها أكثر من ٣٠٠ مليون دولار منذ عام ٢٠٠١، وقد قمنا بذلك في كل مقاطعة من مقاطعات أفغانستان دون منح الأولوية لأي مجموعة إثنية معينة. كما التزمنا بسداد مبلغ ١٥٠ مليون دولار للجهود الإنمائية في أفغانستان للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، فقد تمكنا من استكمال ٥١ مشروعا تبلغ قيمتها ١,٧ مليون دولار.

ولن يكون تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان ممكنا إلا من خلال إطار إقليمي يعمل على الاستفادة من الطاقة الإيجابية وزيادة التعاون داخل المنطقة. وعلى هذا الأساس، ستواصل تركيا دعم الحوار بين أفغانستان وجيرانها. ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لعملية قلب آسيا - إسطنبول، المقرر عقده في إسلام أباد. وفي حين أننا نرحب بتقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان (S/2015/422)، نود أن نكمل الجزء المتعلق بالتعاون الإقليمي بإضافة أنه في إطار عملية اسطنبول، قامت تركيا - بصفتها رئيسا مشاركا في قسم تدابير بناء الثقة الخاص بمكافحة الإرهاب - بتنظيم دورة دراسية مدتها ثلاثة أيام بشأن الدفاع ضد الهجمات الانتحارية في أنقرة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وستواصل تركيا الاضطلاع بأنشطة مماثلة في إطار العملية.

وختاما، أود أن أؤكد أننا سنواصل الإسهام في جهود تحقيق الأمن والتنمية وبناء القدرات في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد براون (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أنضم إلى من وجهوا الشكر إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هايسوم، على إحاطته الإعلامية الشاملة التي قدمها اليوم. كما أود أن أشكر السفير ظاهر تانين على بيانه.

وتؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق في هذه المناقشة.

لقد أجرت أفغانستان الانتخابات الرئاسية العام الماضي بنجاح، مما أسفر عن أول تحول سلمي وديمقراطي للسلطة في تاريخ البلد الذي كثيرا ما كان مؤلما. وقد أدت تلك الانتخابات في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية. ونظرا لأن الفترة التشريعية للبرلمان الأفغاني تنتهي اليوم، فإننا نشجع الحكومة بقوة على مواصلة تعزيز الديمقراطية الأفغانية ووضع جدول زمني محدد للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات لتجرى في الوقت المناسب.

ومن الأهمية بمكان أن تكون للشعب الأفغاني الثقة في العمليات الانتخابية الديمقراطية المستعادة. ومن المحتمل أن تعزز الإصلاحات الانتخابية المعلقة من مصداقية نظام الانتخابات واستدامته. وينبغي أن تستند إلى توافق آراء سياسي واسع النطاق يشمل مختلف المعسكرات السياسية فضلا عن المجتمع المدني. وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي وحثها على الاضطلاع بواجباتها بأسرع ما يمكن. ويمثل وجود هيئة تشريعية كاملة التشغيل جنبا إلى جنب مع حكومة وحدة وطنية فعالة شرطا أساسيا للتعامل مع المسائل الكثيرة التي تواجه أفغانستان وللاستفادة من الإنجازات المتعددة التي تحققت في البلد خلال العقد الماضي.

وقد آن الأوان لتنفيذ استراتيجية الإصلاح الطموحة التي قدمها الرئيس غني والرئيس التنفيذي عبد الله تحت عنوان "تحقيق الاعتماد على الذات" لصالح الشعب الأفغاني. وسيكون إنعاش إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة حجر الزاوية في تلك العملية. وتعمل الحكومة حاليا مع شركائها لتحديد أولويات جديدة يمكن أن تضع أفغانستان بثبات على طريق الاعتماد على الذات، ويجب أن تستمر تلك العملية. وإحدى النتائج المؤكدة بالفعل هي أن المجتمع الدولي سيتقيد

بالتزاماته ويواصل دعم أفغانستان خلال عقد التحول. وفي مؤتمر لندن المعني بأفغانستان الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر، جددت ألمانيا مرة أخرى التزامها بالحفاظ على مستواها الاستثنائي فيما يخص المساعدة المدنية، التي تصل إلى تقديم ما يقرب من ٥٠٠ مليون دولار سنويا حتى عام ٢٠١٦.

وستواصل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، القيام بدور حيوي في تنفيذ السياسات والأولويات الإنمائية لأفغانستان. وحيث إن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة يمكن أن يتطور بمرور الزمن، فإننا نرحب بإنشاء اللجنة الثلاثية، على النحو المطلوب في القرار ٢٢١٠ (٢٠١٥). وبالنسبة لأي توصية يمكن أن تحسن من فعالية التعاون بين الحكومة الأفغانية والأمم المتحدة والبلدان المانحة، فإنها ستعود بالنفع على الشعب الأفغاني، وبالتالي فهي محمودة.

إن المستوى القياسي المأساوي الحالي للضحايا من المدنيين يبعث على القلق البالغ. ونظرا لاستمرار حركة طالبان وسائر الجماعات المسلحة في الاستهداف المتعمد للمدنيين - بمن فيهم النساء والأطفال والمدافعون بنشاط عن حقوق هذه الفئات الأكثر ضعفا - فإن السكان المدنيين هم من يدفع ثمن النزاع المسلح. والهجوم الذي وقع اليوم على مبنى البرلمان، وتعطيل عملية التصديق على تعيين القائم بأعمال وزير الدفاع، يمثل تذكرة صارخة بوحشية أعمال حركة طالبان. وقلوبنا مع أسر الضحايا.

وفي الختام، أود أن أذكر أن وجود عملية سلام يقودها ويتولى زمامها الأفغان، بحيث تحافظ على المكاسب التي تحققت في مجال حقوق الإنسان على مدى العقد الماضي - ولا سيما حقوق المرأة - يشكل أساسا من أجل تخفيف معاناة السكان المدنيين. ولذلك، نؤيد تماما عملية السلام هذه والدور الفعال الذي ستضطلع به الأمم المتحدة فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة ويلسن (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص نيكولاس هايسوم على إحاطته الإعلامية وأن أعبر عن شكري للممثل الدائم ظاهر تانين على إسهامه المستمر.

لقد التزمت حكومة الوحدة الوطنية ببرنامج إصلاح طموح بعد تسعة أشهر من أداء مهامها. وإطلاقها لخطط المائة يوم للوزارات أثبت للمجتمع العالمي والشعب الأفغاني نطاق خطة الإصلاح. وتهنئ أستراليا أفغانستان وحكومتها على تلك المبادرة وتحثهما على مواصلة إظهار العزم في تنفيذ الإصلاحات. ومنذ تولي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية مسؤولية توفير الأمن لأفغانستان، نلاحظ أنها قد أظهرت شجاعة ومرونة والتزام بصورة كبيرة في حماية البلد والشعب. ولكن على الرغم من أنها تعمل بقوة ضد التمرد المستمر، يمكننا أن نتوقع أيضا أن تواصل حركة طالبان حملتها لإثارة الخوف. وإلى جانب الدول الأخرى التي تكلمت قبلنا، فإننا ندين الهجوم الذي وقع اليوم على البرلمان في كابل ونؤكد من جديد تأييدنا القوي للمؤسسات الشرعية في أفغانستان. ومن الأهمية بمكان أن تستمر القوات الوطنية في بناء القدرات، ولا سيما في المناطق الريفية، وتقدم أستراليا ٣٠٠ مليون دولار في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧ تحقيقا لهذا الهدف.

ويظل الاقتصاد الأفغاني والشؤون المالية للحكومة من الشواغل الرئيسية لأستراليا، في جملة أمور أخرى. فالاستدامة الاقتصادية مفتاح تحقيق الاعتماد على الذات، ولذلك، نرحب بتركيز الحكومة الأفغانية على تحسين توليد الإيرادات وترشيد الإنفاق ودحر الفساد، الذي يجب أن يكون أولوية

رئيسية. وكل ما يمكن عمله في هذا المجال لن يفيد الاقتصاد الأفغاني فحسب، بل إنه سيبني الثقة بين الشعب الأفغاني والحكومة أيضاً.

ونحن نعتبر عام ٢٠١٥ بداية عقد حاسم للنساء والفتيات الأفغانيات. وندعم جهود حكومة الوحدة الوطنية لحماية مكتسبات السنوات الأربع عشرة الماضية والبناء عليها، وتشمل التحاق أكثر من ٣ ملايين فتاة بالمدارس وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية الأفغانية. وترحب أستراليا أيضا بما تم مؤخراً من تعيين أربع نساء في حقائب وزارية وترشيح أول امرأة على الإطلاق قاضية في المحكمة العليا. ونحث الرئيس غني أحمد زاي والرئيس التنفيذي عبد الله على مواصلة إشراك المرأة في الحياة السياسية، الأمر الذي لن يساعد النساء والفتيات في أفغانستان فحسب، بل سيساعد الاقتصاد والمجتمع برمته أيضاً.

وكما أشار آخرون، فإن التوصل إلى تسوية سياسية مع طالبان سيكون ضرورياً إن أرادت أفغانستان والمنطقة إيجاد سلام دائم. وحكومة الوحدة الوطنية قد أحرزت تقدماً جيداً في تعزيز علاقاتها الإقليمية، وهي خطوة أولى بالغة الأهمية. ونحث أفغانستان وشركائها على مواصلة نهج المصالحة مع الشعور بوضوح المقصد والواقعية وإشراك المرأة الأفغانية في مناقشات محورية بشأن مستقبل أفغانستان.

والمستقبل المستدام لأفغانستان يجب أن تكون له أسس ديمقراطية قوية ومستدامة. ومازلنا نحث الحكومة الأفغانية على إيلاء الأولوية للإصلاح الانتخابي لضمان أن توفر الانتخابات المقبلة أساساً سليماً من شأنه أن يمكن الديمقراطية من بلوغ مرحلة النضوج.

وأستراليا تتطلع إلى مواصلة عملها مع الحكومة الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وشركائنا الدوليين من أجل مساعدة شعب أفغانستان في التعامل مع التحديات التي يواجهها في مجالات الأمن والاقتصاد والحكم وحقوق الإنسان والتنمية البشرية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة سامسون (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): هولندا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق. وأنا ممتنة للأمين العام على تقريره المفصل والشامل (S/2015/422)، وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص هايسوم على إحاطته الإعلامية والسفير تانين على بيانه.

التقرير الأخير للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان يصف الزيادة الحادة في الاشتباكات المسلحة في عدد من المحافظات الناجمة عن هجوم الربيع لطالبان. ومملكة هولندا تقدم تعازيها للحكومة الأفغانية في الأرواح التي فقدت في ذلك الهجوم والاعتداء الذي وقع صباح اليوم على البرلمان الأفغاني في كابل، وتلك تذكرة صارخة بالتهديد الذي يواجه المدنيين الأفغان يومياً. وتدين هولندا بشدة ذلك الهجوم الشنيع، الذي يعتبر هجوماً على العملية الديمقراطية في أفغانستان، إلى جانب ما أدى إليه من دمار وخسائر في الأرواح البشرية.

وقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية قادرة على التصدي للمتمردين، ولكن لا يزال ضغط طالبان شديداً في عدد من المحافظات. وعلى المدى الطويل، لن يتأتى الاستقرار والسلام الدائم إلا عن طريق المصالحة. ولذلك، فإن اتخاذ حكومة الوحدة الوطنية المبادرة للدخول في محادثات سلام مع حركة طالبان أمر يستحق الثناء. لقد اتخذت خطوات أولى مهمة. وهولندا تدعم النهج الإقليمي لحكومة الوحدة الوطنية. ونأمل أيضا أن نرى المشاركة الفعالة للمرأة الأفغانية في محادثات السلام. فالسلام أمر أساسي لمواصلة التنمية في أفغانستان.

وحكومة الوحدة الوطنية قدمت جدول أعمالها الإصلاحي الطموح، المعنون ”تحقيق الاعتماد على الذات“، خلال مؤتمر لندن. ومنذ ذلك الحين، أتمت تشكيل مجلس وزراء كامل ببطء ولكن بثبات. مع ذلك، وبعد استكمال تلك الخطوة، نأمل أن نرى الإصلاحات تؤتي ثمارها عما قريب.

وهولندا تتطلع إلى مشروع إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة بعد تنشيطه في الفترة التي تسبق اجتماع كبار المسؤولين في كابل في ٥ أيلول/سبتمبر. وينبغي أن يتضمن الإطار الاتفاقات المنبثقة عن إعلان طوكيو لعام ٢٠١٢ بشأن أفغانستان، والبرنامج الإصلاحي للحكومة وخطط عمل الوزارات المختلفة في ١٠٠ يوم.

وكما يشير تقرير بعثة الأمم المتحدة، تلتزم حكومة الوحدة الوطنية بالتحسين المستدام في حياة النساء في أفغانستان. وقد أحرزت الحكومة منذ تشكيلها بعض التقدم المهم في النهوض بحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة، على سبيل المثال من خلال حظر تجنيد قوات الجيش والشرطة للأطفال، ومعالجة الفساد داخل قطاع العدالة، فضلاً عن ترشيح أول قاضية في المحكمة العليا. واستمرار الالتزام أمر حيوي. وهولندا تتطلع إلى تقديم خطة العمل الوطنية الأفغانية انطلاقاً من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وخطة عمل الـ ١٠٠ يوم لوزارة شؤون المرأة.

وهولندا شريك لأفغانستان منذ فترة طويلة، والعلاقة بينهما تمتد لأكثر من عقد. ونحن نسهم في مجال الأمن في محافظات بغلان وأوروزغان وقندوز، وحالياً في محافظة بلخ. ومنذ عام ٢٠٠٢، وأفغانستان واحدة من أهم شركائنا في مجال التعاون الإنمائي، وخاصة في مجالات سيادة القانون وإعادة الإعمار والمسائل الجنسانية. وهولندا مساهم موثوق به في الصندوق الاستئماني لإعادة إعمار أفغانستان التابع للبنك الدولي، ويدعم التنمية الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية والقدرات الحكومية في أفغانستان. وتشارك هولندا أيضا بقوات في بعثة الدعم الحازم التابعة لحلف شمال الأطلنطي للتدريب وتقديم المشورة والمساعدة في شمال أفغانستان ومزار الشريف. كما أوفدنا موظفين للمشاركة في جهود التدريب التي تقدمها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، وإلى بعثة الأمم المتحدة أيضاً، وسوف نستمر في دعم الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية.

وكما قال وزيرنا للشؤون الخارجية في مؤتمر لندن، ستقف هولندا إلى جانب الشعب الأفغاني في السنوات القادمة. ودعمنا المستمر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع إصلاحات هامة وهادفة داخل الحكومة الأفغانية، حسبما تم الاتفاق بموجب إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، كيما يتسنى أن يتحقق الاعتماد على الذات فعلاً في هذا العصر الجديد من الملكية والقيادة الأفغانية المتزايدة.

ختاماً، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على استمرار دعم هولندا للدور الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وأشكرها على دورها البناء والمستمر في تنسيق جهود المجتمع الدولي والوفاء بولايتها السياسية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وأود أيضا أن أشكر السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، على إحاطته الإعلامية.

وأقدم التعازي لشعب وحكومة أفغانستان على الخسائر التي تكبداها في الهجمات الإرهابية التي شنتها طالبان ضدهما، بما في ذلك الهجوم على البرلمان الذي وقع في وقت سابق اليوم.

إن جمهورية إيران الإسلامية ما فتئت تدعم السلام والاستقرار والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفغانستان، ونعتبر أمن ذلك البلد مرادفاً للأمن داخل حدودنا. وسياستنا المتمثلة في الدعم الثابت للحكومة الأفغانية لم ولن تتغير. ونحن واثقون من أن حكومة الوحدة الوطنية في وضع جيد يمكنها من مواجهة التحديات الرئيسية للسلام والتنمية في أفغانستان، ولن ندخر جهداً في تقديم دعمنا في هذا الشأن.

مرة أخرى، للأسف، يشير تقرير الأمين العام بشأن الحالة في أفغانستان (S/2015/422) إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد، موضحاً أن الزيادة في الهجمات المسلحة والعنف بلغت ٦ في المائة أعلى مما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠١٤ و ٤٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٣. وينبغي أن تكون تلك الأرقام مثار قلق بالغ لنا جميعا في المنطقة وخارجها. فما زال انعدام الأمن وعدم الاستقرار والفقر يوفر أرضية خصبة لاستمرار وجود الجماعات المتطرفة العنيفة مثل طالبان والقاعدة في أفغانستان، وكذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والمقاتلين الإرهابيين الأجانب الآخرين الأحدث ظهوراً، كما يذكر الأمين العام في التقرير.

وللأسف، يشير التقرير أيضا إلى أن عدد الأعمال الإرهابية قد ازداد. ونحن نعتبر الأنشطة التي يقوم بها كل متطرفي العنف في أفغانستان تهديداً أمنياً لإيران والمنطقة بأسرها. وما فتئت إيران تدين كل الهجمات العنيفة التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، ونرفض أي تعاون معها، لأننا نرى أنه سينطوي على نتائج عكسية بالنسبة لإحلال السلام في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي، استضافت إيران الرئيس غني في ١٩ و ٢٠ نيسان/أبريل، في زيارته الرسمية الأولى ولقاءاته مع القائد الأعلى آية الله علي خامنئي والرئيس حسن روحاني، التي تعهَّد خلالها البلدان بتعزيز التعاون في مجالات تبادل المعلومات الأمنية، ومكافحة عمليات المخدرات، وتقاسم الموارد المائية، واللاجئين. وأكَّد الرئيسان أيضاً عزمهما على التعاون في مكافحة التطرف والإرهاب في المنطقة قاطبة عبْر القضاء على تلك المخاطر.

وترى الحكومة الإيرانية أنَّ التجارة والعبور مجالان رئيسيان يمكن توسيع نطاقهما في علاقات طهران مع كابول. ومشروع السكة الحديدية بين مدينة هِرات ومدينة خاف في إيران، واستعداد إيران لإتاحة مرافق مينائها في شاه بهار لأفغانستان، مشروعان رئيسيان مستمران في هذا المجال. وبما أنَّ أفغانستان بلد غير ساحلي، فمن المتَّفق عليه أنَّ هذين المشروعين هامّان جداً. وعلينا أن نمضي قدُماً في هذه الأنشطة في إطار الاتفاق الثلاثي بين الهند، أفغانستان وإيران في أقرب وقت ممكن.

وفي جهود مكافحة المخدرات، يساورنا قلق خاص بشأن التقارير التي تُظهِر الزيادة في زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان خلال السنوات الأخيرة. فهذه إشارة إنذار حقيقي للمنطقة وخارجها. وينبغي مواجهة هذا التهديد من قِبَل المجتمع الدولي على نحو جادٍّ للغاية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات الإقليمية المتخذة من قِبَل بلدان المنطقة، بما فيها الصين، باكستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان وإيران، لمكافحة إنتاج المخدرات ونقلها. وفي الوقت نفسه، إنَّ الدعم والالتزام القويين من المانحين الدوليين، السلطات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أساسيان لردع خطر زراعة المخدرات والاتجار بها. والمخدرات غير المشروعة ليست تحدياً رئيسيا اجتماعياً وصحياً فحسب، بل إنه أيضاً مصدر دخل للجماعات المتطرفة الإرهابية، وهذا هو الأهم. لذا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً خاصاً لمبادرة التعاون الثلاثي بشأن مكافحة المخدرات، المتَّفَق عليها بين أفغانستان، إيران وباكستان. وهذه مبادرة مفيدة من شأنها أن تفيد أفغانستان، فضلاً عن بلدان العبور والمقصد.

ويواصل اللاجئون الأفغان العيش في إيران. والعودة الطوعية للاَّجئين الأفغانيين وأولئك الذين بلا وثائق يجب دعمها من خلال الجهود لتلبية الاحتياجات المعقولة للاجئين الذين عادوا والعائدين إلى أفغانستان، بهدف تمكينهم من الاندماج في وطنهم بشكل دائم. وهذا يؤكد ضرورة حشد المزيد من الدعم الدولي لضمان نجاح جهود العودة.

إننا ندعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ووكالات الأمم المتحدة في جهودهما في تقديم مساعدة إنمائية وإعمارية لأفغانستان عبْر مشاركة إقليمية قوية. وينبغي توفير المزيد من الدعم للبعثة نظراً لدورها المتميز ومهامها متعددة الوجوه، مقابل التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تواجه أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): استيقظنا اليوم على أنباء البرلمان الأفغاني، مقرّ الديمقراطية الأفغانية، وهو يتعرض لاعتداء من قِبَل مسلحين. وهؤلاء الإرهابيون قتلوا أفغانيين مدنيين، لكنَّهم لم يتمكنوا من قتل مشرِّعين أفغانيين بفضل الجهود الجريئة لقوات الأمن الأفغانية. وفي هذا اليوم، الذي كانت أفغانستان ستثبِّت فيه أحدث وزير دفاع لها من خلال برلمانها المنتخَب، واصل المتمرِّدون شنَّ الحرب ضد الشعب الأفغاني. لكنهم لم يكونوا وحدهم. فقد جاءوا من مكان ما. وتمَّ إيواؤهم، تدريبهم، رعايتهم ونشرهم. وفي مواجهة هذا العنف، تُواصل كندا الوقوف مع الشعب الأفغاني، الذي تختار الأغلبية الساحقة منه الحداثة والتقدم وترفض الإرهاب والفساد.

ومع تعيين الحكومة كاملة باستثناء وزير واحد، يكون تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية للرئيس أشرف غني وكبير الموظفين التنفيذيين عبدالله عبدالله قد اكتمل تقريباً. ويمكن أن ينتقل الاهتمام الآن إلى تأمين استقرار أفغانستان واستدامتها. ونحن نفهم تعقيدات العمل داخل هيكلية الوحدة الوطنية، لكن الحكومة يجب أن تحكم وتقدم الخدمات الأساسية لمواطنيها داخل أراضيها. ومع أنَّ مسائل عديدة يجب أن تنتظر تحسين الظروف الأمنية، فإنَّ مسائل أخرى يمكن وينبغي معالجتها بدون إبطاء. ووسط ذلك، نشجع الرئيس وكبير الموظفين التنفيذيين على العمل معاً وضمان التنفيذ الفعال للإصلاحات الحيوية الهادفة إلى القضاء على الفساد، تحسين الحوكمة، الحدّ من الفقر، تعزيز الاقتصاد، حماية حقوق الإنسان – وبخاصة حقوق النساء والفتيات – وتحسين المشاركة في السياسة والمجتمع، وبخاصة ما يتعلق بالمرأة وجماعات الأقلية.

ونحثّ أيضاً حكومة الوحدة الوطنية على الشروع في إصلاح انتخابي ذات مغزى، بغية استعادة ثقة الشعب بالديمقراطية وبحكومة تمثيلية. فغياب الإصلاح هو ما أدى إلى تأخيرالانتخابات البرلمانية. ونحن نرحب بحقيقة أنَّ فترة ولاية مجلس النواب ستُمدَّد، حفاظاً على مشروعيته ودستوريته.

(تكلم بالفرنسية)

إنَّ كندا متشجعة بإشارات معيَّنة مفادها أنَّ جهود مكافحة الفساد المبذولة من الحكومة الأفغانية بدأت تترسخ. وتقرير اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد، الصادر في ٢٦ نيسان/أبريل يفيد أنه يجري إِحراز

تقدم تجاوباً مع ٣٢٣ توصية. وفي الحقيقة، تمَّ تنفيذ ٥٣ توصية فعلياً، وبدأ العمل على ١٤٩ توصية أخرى. ونحن نشجِّع المزيد من العمل في هذا المجال، لأنه سيساعد المجتمع الدولي على البقاء مشاركاً في أفغانستان.

إنَّ القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة سُنَّ للمرة الأولى عام ٢٠٠٩، ولكن من الواضح أنه لا يرقى إلى توفير الحماية والمساعدة المنشودتين للنساء والفتيات الأفغانيات. وتقرير نيسان/أبريل ٢٠١٥، الصادر عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بعنوان ''العدالة بعيون المرأة'' يوضح أنه يبقى الكثير من العمل لتنفيذ هذا القانون بشكل كامل. وما أن تصبح خطة العمل الوطنية للمرأة والسلام والأمن نهائية، ومع الإرادة السياسية الكاملة للحكومة الأفغانية، فإنها ستصبح وثيقة رئيسية أخرى تستدعي التنفيذ الكامل والفعَّال.

ويجب تطبيق سيادة القانون والمساءلة في أفغانستان. ولا يمكن للحكومة أن تختار هدفاً أفضل من التركيز على حماية حقوق الإنسان للفئة الأكثر ضعفاً في البلد. ويجب أن تشعر النساء والفتيات الأفغانيات بالأمان في بيوتهنّ، ويتمكَّنّ من المشاركة في مجتمعاتهن بشكل كامل. ويصدق هذا بشكل خاص حين تُنتهَك حقوقهن من قِبَل قوات الأمن الأفغانية، الميليشيات المرتبطة بالحكومة والمسؤولين الحكوميين.

(تكلم بالإنكليزية)

وتبقى كندا ملتزمة بأفغانستان. فنحن نتبرع بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار في ثلاث سنوات، بدءاً من عام ٢٠١٥، للمساهمة في الحفاظ على قوات الأمن الوطنية الأفغانية، بغية المضيّ قدُماً بأهداف الاستقرار والأمن. وتبقى أفغانستان بلد تركيز لجهود كندا الإنمائية الدولية. واستثمارنا بمبلغ ٢٢٧ مليون دولار في مستقبل أفغانستان بين عامَي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ سيعزِّز ويوسِّع المكاسب التي تحققت في صحة الأمهات والرضَّع والأطفال، ويساعد في حصول الأطفال والشباب على تعليم أساسي فائق الجودة ويشجع مشاركة المرأة المدنية والسياسية، حقوق الإنسان والتمكين الاقتصادي. كما أنه سيقدم الدعم الذي تشتد الحاجة إليه للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولجهود مساعدة الأطراف الأفغانية الفاعلة لإدارة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان بشكل أفضل.

لقد أعربنا عن الثقة في برنامج الحكومة الإصلاحي باستثمار ٢٠ مليون دولار في فجوتها المالية عام ٢٠١٤، التي شملت ١٠ ملايين دولار من الأموال الجديدة، و ١٠ ملايين دولار أخرى كان قد أُعيد تصنيفها من الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان، التابع للبنك الدولي. وإننا نقدِّر العزيمة والقيادة اللتين اعتمدتهما حكومة الوحدة الوطنية، بالانسجام مع مبادئ فعالية المعونة، لإيلاء الأولوية لعدد كبير من الإصلاحات قصيرة الأجل. وتتطلع كندا إلى إنعاش إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، بالاستناد إلى برنامج إصلاح وأولويات حكومة الوحدة الوطنية، الذي أُعلِن في مؤتمر لندن المعني بأفغانستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

كما رحبت كندا، في ١ كانون الثاني/يناير، ببدء بعثة الدعم الوطيد التي تقودها منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وأقرت مبادئ النهوض بالشراكة الدائمة بين الناتو وأفغانستان والتي تهدف إلى زيادة توسيع تعاوننا خلال عقد التحول في أفغانستان.

ويجب أن أشير، بالنيابة عن وزير الخارجية نيكولسون وحكومة كندا، إلى الحاجة الماسة إلى وضع حد لانتهاكات سيادة أفغانستان ولتدخل الجماعات المسلحة الأجنبية – المباشر ومن خلال وكلاء، بما في ذلك من خلال دعم الجماعات الإرهابية مثل حركة طالبان أو شبكة حقاني أو تنظيم القاعدة أو داعش. ومن السذاجة الادعاء بأن الدعم المادي لهذه العناصر التخريبية يمكن تبريره باعتباره مسألة تتعلق

بسياسات مشروعة. وفي نهاية المطاف، فإن الأفغان هم الذين يدفعون الثمن غاليا لتلك الحماقة في أفغانستان.

وفي العام الماضي، شهدنا النتائج المروعة التي تحدث حينما ينتهك بلد، يعمل خلف ستار رقيق وواه من دخان الإنكار، القانون الدولي ويتدخل في سيادة بلد آخر ليضم الأرض ويؤجج عدم الاستقرار. وحماية استقرار أفغانستان ليس أقل أهمية.

(تكلم بالإنكليزية)

وبدون قواعد، ستنتشر الفوضى. وبدون رفض أسوأ الممارسات في السياسة الخارجية، سيسود عدم الاستقرار. وفي حالة عدم وضع حد للتدخل وانتهاكات السيادة، ستظل اقتصادات أفغانستان والمنطقة مكبلة بفقرها ذاتي الاستدامة.

(تكلم بالفرنسية)

وأشار رئيس وزراء الهند في بيانه للجمعية العامة (انظر A/69/PV.15) إلى أنه لا يوجد أي فرق بين ”إرهاب جيد“ و ”إرهاب رديء“. وفعلا، لا يوجد مجال في العالم المتحضر للجوء إلى الإرهاب باعتباره أداة سياسة ولا يوجد أي سبب يبرر الإرهاب بوصفه وسيلة مشروعة. وتعزيز الإرهاب، الذي تشجعه بعض الدول أو الراسخ بعمق هناك، خيانة لنظامنا الدولي. ولا يمكن الاستمرار في غض الطرف عن استخدام المراكز في كويتا وبيشاور وشيترال حيث تقوم العناصر الإرهابية بالتخطيط والتدريب وشن الهجمات الإرهابية في أفغانستان.

وفيما يتعلق بالمنطقة، على البلدان المجاورة لأفغانستان وقف استخدام الإرهاب لأغراض تدعو إلى الارتياب. وعلينا أن نجابه تهديد الإرهاب وجميع أعوانه. ومن المؤكد أن البلدان التي تدعم تلك الجماعات ليست صديقة لأفغانستان أو للشعب للأفغاني أو لمن يجتمعون في هذه القاعة اليوم لتجديد جهودهم لتمكين الشعب الأفغاني من ممارسة الحرية وتحقيق الرخاء.

(تكلم بالإنكليزية)

وتكرر كندا ملاحظة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ومفادها أن الأفغان يتوقون بشدة للراحة من العنف الماثل على الدوام والذي يُخلف آثارا ضارة للغاية على حياتهم. وقد التزمت حكومة أفغانستان بتحقيق السلام. ونشعر بالتشجيع إزاء الخطوات التي اتخذتها حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية لإدماج النساء في عملية السلام.

و لم يعد بإمكان الإرهابيين بعد الآن الادعاء بأنهم يقاتلون الأجانب في أفغانستان - وبدلا من ذلك فإنهم يقاتلون ويقتلون الأفغان والمدنيين الأبرياء، مثل من كانوا اليوم في البرلمان الأفغاني. فهم الضحايا الرئيسيون لهذا النزاع. وعلى حركة طالبان ورعاتها وقف معارضتهم المسلحة والانضمام إلى عملية السلام بقيادة الأفغان وملكية الأفغان بدون مزيد من التأخير.

ولا يزال الكنديون على اختلاف مشاربهم يدعمون الأفغان في تطلعهم إلى تحقيق السلام والأمن. وتغتنم كندا هذه الفرصة لتؤكد للأمم المتحدة أنها ستعمل مع حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية والمجتمع الدولي على مواجهة التحديات العديدة التي لا تزال تعاني منها أفغانستان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.